الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي

فرع: دراسات لغوية **تخصص:** لسانيات الخطاب

الموضوع:

الدَّلَالَةُ عَلَى الاخْتِصَاصِ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ (مِنْ خِلَالِ تَفْسِيرِهِ الكَشَّاف)

إعداد الطالبة:
– أسماء روان.

إشراف الأستاذ:
–أ.د/سبع بلمرسلي

تمّت المناقشة بتاريخ:.....أمام اللجنة المكونة من:.....
– د. .....رئيسا
– د.سبع بلمرسلي.....مشرفا ومقررا
– د. ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

1441–1442 هـ الموافق لـ 2019–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكـــــر و تقـــــديـــــر

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات ..

الحمد لله الذي أعانني ووفقني لإنجاز هذه المذكرة، فله الشكر والامتنان على فضله وكرمه وعطائه حتى يرضى ..

ثمّ أتقدّم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل " سبعبلمرسلي " المشرف على هذا العمل، فجزاه الله عنّي خير الجزاء على ماأفادني به من ملاحظات وإضافات لدعم هذا البحث ، بارك الله في علمه وزاده نورا على نور ..

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث ..

ولا أنسى فضل الأختين ع: عائشة و د: فاطمة لبذلهما الجهد والوقت معي فلهما كل الشكر والثّناء ..

إهـــــــــداء

إلى الذي ربّاني على طاعة الله ، وسعى جاهدا ليجعل الكتاب العزيز نورا لي في حياتي «ومن لم يجعل الله له نورا فماله من نور»:أبـــــتي الغــالي رزقني الله برّه وسدّد خطاه وفتح له أبواب رحمته .

إلى من حملتني كرها ووضعتني كرها ،وبها أوصاني ربّي ورسولي إلى نبع الحنان : أمّـــــي الحبيبـــة حفظها الله وأطال بقاءها في طاعته وبارك لي فيها .

إلى أحباب قلبي إخوتي : جهـــاد ، آيـــة ، عبد الرحمان ، أكــرم .

إلى الذي جعل الله بيني وبينه مودّة ورحمة سندي وقرّة عيني : زوجـــي أميـــن .

إلى شيوخي ، أهلي وصديقاتي الغاليات إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع ...

الطالبة : روان أسماء

مقدمة

مقـدمـــة

الحمـد للّـه الـذي أنـزل علـى عبـده الكتـاب هـدى للنـاس وبينـات، وصـلّى الله علـى سـيدنا محمّد الذي بيّن للنّاس ماأنزل إليهم بأفصح العبارات وعلى آله وصحبه الأخيار أمّا بعد:

القـرآن الكـريم هـو الرسـالة الإلهيـة الخاتمـة والمعجـزة الخالـدة علـى مـرّ الأيـام والعصـور ، بهـر العقـول وأدهـش الألبـاب وسلّم لـه أسـاطين البلاغـة والفصـاحة ، إنّـه الـذّكر الحكـيم والكتـاب العزيـز الـذي لا يأتيـه الباطـل مـن بـين يديـه ولا مـن خلفـه ، الـذي أعجـز عمالقـة البيـان علـى أن يـأتوا بسـورة مـن مثلـه ، وهـم فـوارس الكلمـات وروّاد المعـاني ، وتحـدّاهم بـأن يـأتوا بكلمـة واحـدة في غـير موضـعها أو أنّ غيرهـا أنسـب منهـا فمـا اسـتطاعوا إلى ذلـك سـبيلا، وتحـدّى الله بـــه الجـــنّ والإنـــس أجمعـــين فقـــال:﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾

[الإسراء : 88]

يتميّـز القـرآن الكـريم بالدقّـة في اختيـار الكلمـة وموضـعها، فـإن قـدّم كلمـة علـى أخـرى فلحكمـة لغويـة وبلاغيـة تليـق بالسـياق العـام، فبلاغـة القـول في التنزيـل الحكـيم تسـتحقّ وقفـة طويلـة لتأمُّـلِ أبعادهـا وتـذوُّقِ جمالياتهـا وقـد أمرنـا الله جـلّ وعـلا بتـدبّر آياتـه فقـال:﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾[النساء : 82]

وللبحـث في إعجـاز هـذا الكتـاب المكنـون نـواح عديـدة قصـدها المفسـرون وعلمـاء البيـان فكشـفوا أسـراره وحقائقـه وتوسـعوا في القضـايا اللغويـة المتصـلة بـه، ومـن تلـك القضـايا الدلالـة علـى الاختصـاص وكيفيـة إفادتهـا في التعبـير القـرآني ، مـن أبـرز المفسّـرين الـذين تنـاولوا الاختصـاص في تفاسـيرهم المفسّـر اللغـوي الزمخشـري ، أبـو القاسـم محمـود بـن عمـر(538هـ) الـذي حـاول التفـرّد في فهـم آيـات القـرآن الكـريم دارسـا بلاغتـه ،وعلـى هـذا الأسـاس يـدور البحـث حـول كيفيـة إفـادة الاختصـاص مـن خـلال قـراءة الزمخشـري للخطـاب القـرآني في تفسـيره الكشـاف عـن حقـائق غـوامض التنزيـل وعيـون الأقاويـل في وجـوه التأويـل، فجـاء البحـث موسـوما بـ الدلالـة علـى الاختصـاص عنـد الزمخشـري مـن خـلال تفسـيره الكشـاف ، والإشـكالية الرئيسـة في هـذا البحـث هـي :كيـف خـدم الزمخشـري بهـذا الأسـلوب الإعجـاز القـرآني ؟ لتتفـرّع عنـه جملـة مـن التسـاؤلات: كيـف نظـر كـلّ مـن علمـاء الأصـول والنحـو

والبلاغة للاختصاص ؟ وكيف فهمه الزمخشري ؟ وماهي آليات الاختصاص عنده ؟ وهل اختلف عن غيره من علماء التفسير ؟

والهدف من هذا البحث عرض آليات الاختصاص عند الزمخشري لمعرفة أثرها البلاغي في الآيات القرآنية من خلال تفسيره وقراءته للخطاب القرآني .

أمّا أسباب اختيار هذا الموضوع فهي:

- الاهتمام بالدراسات القرآنية والميول إليها
- التلهف إلى الكشف عن أسرار وجماليات بلاغة النصّ القرآني
- محاولة معرفة فهم الزمخشري للاختصاص وكيف توسع فيه بلاغيا ومايتميز به الكشاف عن غيره من التفاسير.

وبعد اختيار الموضوع قسّمت الطالبة بحثها على النحو التالي :

مقدمة

الفصل الأول: كان عنوانه الاختصاص بين علماء الأصول والنحو والبلاغة، تطرقت فيه لنظرة كلّ من الأصوليين والنحويين والبلاغيين حول الاختصاص فكانت المباحث كالتالي:

- **المبحث الأول**: الاختصاص عند علماء الأصول
- **المبحث الثاني**: الاختصاص عند علماء النحو
- **المبحث الثالث**: الاختصاص عند علماء البلاغة

الفصل الثاني: وهو الجانب التطبيقي لهذا البحث معنون بالدلالة على الاختصاص عند الزمخشري من خلال تفسيره الكشاف ، تناولت فيه آليات الاختصاص عنده في بعض الآيات القرآنية على شكل عناصر

خاتمة: تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التداولي القائم على عرض طرق الدلالة على الاختصاص عند الزمخشري في كشافه وبيان أثرها البلاغي .

كان تفسير الكشاف عمدة البحث باعتباره مصدر هذه الدراسة ، بالإضافة إلى مصادر ومراجع أخرى مختلفة من كتب أصول الفقه وكتب النحو والبلاغة وبعض

التفاسيرالتي اعتمدتها للمقارنة بينها وبين الكشاف من بينها: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، وروح المعاني للألوسي، والتحرير والتنوير لابن عاشور ، والدرّ المصون للسمين الحلبي

أمّا بالنسبة للدراسات السابقة حول الموضوع فلم أتحصل على كتاب أو مذكرة خصت الاختصاص عند الزمخشري سوى كتب بلاغية عامة في التقديم والتأخير منها : البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية لـ محمد حسنين أبو موسى في الفصل الثاني من الكتاب في حديثه عن التقديم والتأخير ، وكتاب أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم لـ محمد السيد شيخون بالإضافة إلى أطروحة دكتوراه لـ سماح رواق بعنوان التأويل اللغوي في بيئة المفسرين – الكشاف للزمخشري أنمزذجا- في حديثها عن التقديم للاختصاص وأطروحة أخرى بعنوان دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية لصاحبها منير محمود علي المسيري ومذكرة ماجستير لـ خلدون صبح وعنوانها التقديم والتأخير في القرآن الكريم في عنصر التقديم والتأخير عند الزمخشري

وقد واجهتني بعض الصعوبات التي تمثلت في قلة المصادر والمراجع في الجانب التطبيقي إضافة إلى الظروف الحرجة التي شهدناها بسبب هذا الوباء

ولا أنسى شكر أستاذي الفاضل الذي أشرف على هذا العمل ووجهني خير توجيه ، فإن أصبت فذلك من فضل ربّي وإن قصّرت فلا حول ولا قوّة إلا به.

❖ الطالبة : روان أسماء

- يوم : 13/محرّم/1442هـ.
- الموافق لـ: 01/سبتمبر /2020م

الفصل الأوّل:

الاختصاص بين علماء الأصول والنّحو والبلاغة.

- المبحث الأوّل: الاختصاص عند علماء الأصول.
- المبحث الثّاني: الاختصاص عند علماء النّحو.
- المبحث الثّالث: الاختصاص عند علماء البلاغة.

توطئة:

إنّ من سمات اللّغة العربية بلاغة القول لتأدية المعنى وإعطاء التّراكيب حقها ومستحقها،فهي اللّسان العربي الذي نزل به الكتاب المبين، فقد جاء في الذّكر قوله تعالى:﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾[سورة النّحل: 103]، وإنّ الغاية من أيّة دراسة لغوية وفي أي عصر من العصور هي فهم القرآن الكريم واستيعابه وتحديد دلالاته، وبيان إعجاز نظمه، كما أنّ البحث عن القضايا اللّغوية المتصلة بهذا الكتاب العظيم إنّما هو بحث تفسيري بالدّرجة الأولى، ومن القضايا التي اختلف فيها اللّغويون والمفسرون قديما وحديثا دلالة تقديم ما حقه التّأخير، فقد قال بعضهم أنّه يفيد العناية والاهتمام، أمّا الزّمخشري فيرى أنّ إفادة التّقديم الاختصاص، وقد وافقه بعض المفسرين فيما ذهب إليه وخالفه البعض الآخر، فالدّلالة على الاختصاص من أهم الفوائد التي يفيدها تقديم ما حقه التّأخير عند علماء البلاغة والبيان، وقد اشتهر مصطلح الاختصاص عند علماء الأصول أيضا فورد في كتبهم الاختصاص والتّخصيص كما نجد أسلوب الاختصاص قد نال حظا وفيرا عند علماء النّحو في كتبهم ومؤلفاتهم، وإن للاسم المختص أغراضا قد عرفها العرب كالفخر والتّعظيم والتّواضع والبيان، وإذا أردنا تناول الاختصاص من الجانب اللّغوي: على وزن افتعال، وضده: العموم والتّعميم، وقد جاء في "المعجم الوسيط": « اختص به: انفرد به وصار خاصا، ...،ويقال : تخصص في علم كذا: قصر عليه بحثه وجهده»[1].

أمّا "الرّاغب الأصفهاني" (ت: 502هـ) فقد فصّل في تعريفه وذلك في كتابه " مفردات ألفاظ القرآن" حيث يقول: « التّخصيص والاختصاص والخصوصية والتّخصص: تفرد بعض الشّيء بما لا يشترك فيه الجملة، ذلك خلاف العموم، والتّعمم، والتّعميم، وخصّان الرّجل: من يختصه بضرب من الكرامة والخاصة ضدّ العامة: قال تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ

[1]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، (دط) ، (دت) ،ج1، ص238.

ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةَ﴾[الأنفال: 25]، أي: بل تعمكم، وقد خصه بكذا يخصه، واختصه يختص، قال تعالى:" ﴿ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ"﴾[آل عمران:74][1].

كما عرّفه "ابن منظور" (ت: 711هـ) في معجمه " لسان العرب": «التّخصيص مصدر خصص، من خصه بالشّيء يخصه خصّا، وخصوصا وخصوصية، وخصصه، واختصه، أي: أفرده به دون غيره، ويُقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد به»[2].

اتفقت معظم المعاجم اللّغوية العربية في تعريفاتها للتّخصص والاختصاص على أنّه الانفراد بالشّيء، ومصدر التّخصص من الفعل اللازم تخصص وضده التّعميم، أمّا مصدر التخصيص فمن الفعل المتعدي خصص وضده التّعميم.

[1]- الرّاغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، 1430هـ- 2009م، ط4، ص284.

[2]- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، محمد بم مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج7، ص 24.

المبحث الأول: الاختصاص عند علماء الأصول:

1- التخصيص عند الأصوليين: ورد في كتب أصول الفقه تعريف مصطلح التّخصيص أنّه: «قصر العام على بعض أفراده بدليل يدلّ على ذلك»[1]، ويتقاطع هذا التّعريف مع قول صاحب" المهذب في علم أصول الفقه المقارن" إلّا أنّ الثّاني قد فصّل في التّعريف بشرح مفرداته فنجده يقول: «التّخصيص هو قصر العام على بعض أفراده، المراد من "قصر العام": قصر حكمه، وإن كان لفظ العام باقيا على عمومه، لكن لفظا لا حكما، والمراد من قوله: "على بعض أفراده": أي أنّ هذا العام مخصص ويكون المراد به بعض أفراده بسبب قرينة مخصصة مثل قوله تعالى:﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة:228]، فقد أورد اللّه تخصيص ذلك بقوله:﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[الطّلاق: 04]، فهنا قد خصص الشّارع المطلقة الحامل وجعل عدتها وضع الحمل، فلم يبق لفظ العموم –وهو المطَلَّقات- على عمومه، بل قصره على بعض أفراده»[2].

هناك العديد من كتب أصول الفقه التي أوردت تعريف التّخصيص، إلّا أنّها تتفق جميعها على أنّه قصر العام على بعض أقراده أو أجزائه أو مسمياته بسبب قرينة أو دليل يدلّ على ذلك، ولا يخرج هذا التّعريف في دلالته عن التّعريف اللّغوي، وهكذا يتضح أنّ كلّا من التّعريف اللّغوي والاصطلاحي للتّخصيص يدلّ على الإفراد والتّمييز.

2- الفرق بين التّخصيص والنّسخ:

كثيرا ما يُشكل على الباحثين من علماء الأصول خاصة المفسرين منهم الفرق بين التّخصيص والنّسخ، والتّمييز بين الآية المخصصة والآية النّاسخة، فلا بد من تعريف النّسخ وذكر أهم الفروق بينه وبين الاختصاص.

---

[1]- الجيزاني، محمد بن حسين بن حسن، معالم أصول الفقه عند أهل السّنة والجماعة، دار بن الجوزي، ط5، 1427هـ، ج1، ص421.

[2]- النّملة، عبد الكريم بن علي بن محمد، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية)، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط1، 1420هـ- 1999م، ج4، ص1595.

يعرّف "أبو هلال العسكري" (ت: 395هـ) النّسخ بقوله: «النّسخ رفع حكم تقدم بحكم ثان أوجبه كتاب أو سنة»[1].

وقد استدل الجمهور للنّسخ بقوله تعالى:﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة: 106]، وهو شديد الشّبه بالتّخصيص لاشتراكهما في اختصاص الحكم، وقد فرّق"القرافي" بينهما في قوله: «- أنّ الاختصاص لا يصح إلّا فيما يتناوله اللّفظ، والنّسخ يصح فيما علم بالدّليل من الأفعال و التّقرير، أو قرائن الأحوال، أو الدّليل العقلي أنّه مراد وإن لم يتناوله اللّفظ، و أنّه يصح نسخ شريعة بشريعة كما نسخت الشّريعة المحمدية تحريم السّبت والشّحوم وغير ذلك، ولا يصح تخصيص شريعة بشريعة، لأنّ عادة اللّه تعالى جارية بألّا ينزل على أمّة إلّا ما يتعلق بها، أمّا أنّه ينزل على بني إسرائيل في التّوراة ما يتعلق ببيان القرآن وغيره بخلاف عادة اللّه تعالى، فلا ينزل على الأمة المتقدمة ما يتعلق بالأمة المتأخرة، وكذلك لا ينزل على المتأخرة ما يتعلق بتخصيص نص عند المقدمة، فلا ينزل اللّه تعالى في القرآن ما يتعلق ببيان التّوراة بسبب أنّ فيه تأخير البيان عن وقف الحاجة، (...) فلذلك لا تخصص الشّريعة بشريعة، و إن جاء نسخها به»[2].

ومن العلماء الذين أوجدوا فروقا بين التّخصيص والنّسخ " الآمدي" (ت: 631هـ) في كتابه " الإحكام في أصول الأحكام" الذي جعلها في عشرة أوجه وهي:[3]

الأوّل: أنّ التخصيص يبين أنّ ما خرج عن العموم لم يكن المتكلّم قد أراد الدّلالة عليه، والنّسخ يبين أنّ ما خرج لم يرد التّكليف به وإن أراد الدّلالة عليه.

الثّاني: أنّ التّخصيص لا يرد على الأمر بمأمور واحد والنّسخ عكس ذلك.

---

[1]-العسكري ،أبو هلال الحسم بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي بن مهران، الفروق اللّغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثّقافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ج1، ص60.

[2]- القرافي، شهاب الدّين أحمد بن إدريس، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تح: أحمد الختم عبد اللّه، دار الكتبي، مصر، ط1، 1420هـ- 1999م، ج2، ص85.

[3]- ينظر:الآمدي، أبو الحسن سيد الدّين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التّغلبي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان، ج3، ص113.

الثّالث: أنّ النّسخ لا يكون في نفس الأمر إلّا بخطاب من الشّارع، بخلاف التّخصيص فإنّه يجوز للقياس وغيره من الأدلة.

الرّابع: أنّ النّاسخ لا بدّ وأن يكون متراخيا عن منسوخه، بخلاف المخصص الذي يتقدم أو يتأخر.

الخامس: أنّ التّخصيص لا يخرج عن العام، بخلاف النّسخ فإنّه قد يخرج الدّليل المنسوخ حكمه عن العمل به في مستقبل الزّمان بالكلية وذلك إذا ورد على الأمر بمأمور واحد.

السّادس: يجوز التّخصيص بالقياس ولا يجوز به النّسخ.

السّابع: النّسخ رفع الحكم بعد أن ثبت بخلاف التّخصيص.

الثّامن: يجوز نسخ شريعة بشريعة ولا يجوز تخصيص شريعة بأخرى.

التّاسع: أنّ العام يجوز نسخ حكمه حتى لا يبقى منه شيء بخلاف التّخصيص.

العاشر: التّخصيص أعم من النّسخ، فكل نسخ تخصيص وليس كل تخصيص نسخ.

ومنه يُستشف أنّ كلّا من التّخصيص والنّسخ يستخدم لاستنباط الأحكام الشّرعية المختلفة، إلّا أنّ الأوّل يأتي لتخصيص بعض أفراد العام بالحكم، ويأتي الثّاني لرفع الحكم بعد ثبوته، كما يجوز أن يتقدم المخصص على العام أو يقترن به أو يتأخر عنه كما سبق في المثال، في حين لا يجوز تقدم النّاسخ على المنسوخ ولا الاقتران به بل يجب التأخر عنه.

3- أنواع التّخصيص:

قسّم علماء الأصول الأدلّة المخصّصة قسمان: منها ما هو متصل بالنّص فأطلقوا عليه "التّخصيص غير المستقل"، ومنها ما هو منفصل عن النّص فسموه بـ "التّخصيص المستقل" وكلّ منهما متعدد الأنواع والأمثلة.

أ- التّخصيص المتصل: وهو «أن يشتمل النّص الشّرعي على مخصص لغوي متصل بالكلام، كالاستثناء والشّرط والصّفة والغاية»[1]، وفي الآتي تفصيل وشرح لكل قسم مع التّمثيل.

1-التّخصيص بالاستثناء: قبل الخوض في هذا النّوع المتصل لا بد من تعريف الاستثناء عند علماء الأصول، فقد جاء في تعريف "الغزالي" (ت: 505هـ): «قول ذو صيغ مخصوصة محصورة، دال على المذكور فيه لم يرد بالقول الأوّل»[2] ، ولصحة الاستثناء اشترط علماء الأصول شروطا أربعة وهي كالتّالي:[3]

1- النّية والسّماع.

2- اتصال المستثنى بالمستثنى منه لفظا أو حكما.

3- أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

4- ألّا يكون المستثنى مستغرقا المستثنى منه.

ويعرض "محمد عبد الغفار" في كتابه "تيسير أصول الفقه للمبتدئين" بعضا من أمثلة التّخصيص بالاستثناء وفي بعض الآيات القرآنية في قوله:فلو قلنا مثلا: خذ عشرة إلّا ثلاثة، فالثّلاثة هنا مخصوصة من العشرة، بعدم الأخذ، أما في قوله تعالى:﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣ ﴾[العصر: 1-3]فهذا مثال أيضا للاستثناء المتّصل، فكلّ جنس الإنسان في خسر إلّا من آمن منهم، أيضا قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا خَطَـٔٗاۚ وَمَن قَتَلَ مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا ۝٩٢ ﴾[النّساء:92]، فالمستثنى منه: (قتل المؤمن)، والمستثنى خطأ، والاستثناء المنقطع أيضا يكون فيه

---

[1]- محمد محمود عوض اللّه خليل، أثر الدّراسة النّحوية في دلالة التّخصيص المتصل عند الأصوليين، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)،كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية، غزة، 1426هـ- 2005م، ص18.

[2]- الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد الطوسي، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1993م، ج1، ص257.

[3]- محمد محمود عوض اللّه خليل، أثر الدّراسة النّحوية في دلالة التّخصيص المتصل عند الأصوليين، ص43.

تخصيص، كما في قوله تبارك وتعالى:﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ ﴾[البقرة:34]، فإبليس ليس من جنس الملائكة، و (إلّا) هنا معناها (لكنّ)، أي: فسجدوا لكن إبليس لم يسجد، فإبليس اشترك مع الملائكة في كونه مأمورا لا مكلّفا بالسّجود لآدم، وكذلك قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ﴾[النّساء: 29]، هذا أيضا من التّخصيص فقد خصص التّجارة عن تراض وطيب نفس»[1].

والاستثناء على وزن افتعال، يكون من الإثبات نفيا ومن النّفي إثباتا معارضا لصدر الجملة ومناقضا لها في قول متصل يدلّ بحرف (إلّا) أو غير أو سوى أو ماعدا أو خلا على أن المذكور مستثنى من القول الأوّل كما سبق ذكره في الأمثلة السّابقة.

2- التّخصيص بالشّرط: وهو النّوع الثّاني من أنواع التّخصيص المتصل المذكورة، يعرّفه "أبو حامد الغزالي" في كتابه " المستصفى" بقوله: « اعلم أنّ الشّرط يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجودهُ، (...) والشّرط عقليّ وشرعيّ ولغويّ، والعقلي كالحياة للعلم، والعلم للإرادة، والمحلّ للحياة، إذ الحياة تنتفي بانتفاء المحلّ فإنّه لابدّ لها من محلّ ولا يلزم وجودها بوجود المحلّ، والشّرعي كالطّهارة للصلاة، والإحصان للرجم واللّغوي كقوله: "إن دخلت الدّار فأنت طالق: وإن جئتني أكرمتك"، فإن مقتضاهُ في اللّسان باتفاق أهل اللّغة اختصاص الإكرام بالمجيء، فإنّه إن كان يكرمه دون المجيء لم يكن كلامه اشتراطا»[2].

ومنهم من أضاف الشّرط العادي كقولنا: السّلم لصعود السّطح، فإن العادة تقتضي أن لا صعود إلّا بوجود السّلم، ويجوز للشّرط أن يتقدم في اللّفظ أو يتأخر كما جرت العادة في الاستثناء، إلّا أنّه ليس أساسيا لا يصح المشروط إلّا به، كما أنّ له صيغا خاصة ذكرها علماء

[1]- ينظر : محمد حسن عبد الغفار، تيسير أصول الفقه للمبتدئين، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، ج 17، ص9، الموقع:https:// www.islamweb.net.

[1]-الغزالي أبو حامد، المستصفى، ج1، ص261.

الأصول في كتبهم، ومن بينهم "الآمدي" الذي جعلها ثمانية«إنّ الخفيفة، إذا، مَنْ، ما، مهما، حيثما، أينما، إذما»[1]، وأضاف "المنْيَاوي" ثمانية أخرى وهي: «لو، لولا، أنّى، متى، كيفما، أي، أين، أيّان»[2] وسمّاها أدوات الشّرط بدلا من الصيغ.

يوضح محمد عبد الغفار في كتابه "تيسير أصول الفقه للمبتدئين" التّخصيص بالشّرط في بعض الأمثلة: «كقول القائل: اعط زيدا درهما، ثمّ يقول: إن حضر، فقوله (إن حضر) شرط، لكن لو قال: كلما جاءك زيد فأعطه درهما، وإن لم يأت فلا تعطه فهذا تخصيص بالشّرط، مثاله في الآيات والأحاديث: قوله تعالى:﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ﴾[التّوبة: 5] فتخلية السّبيل ليست على العموم، بل يشترط فيها التّوبة مع إقامة الصّلاة مع إيتاء الزّكاة، أي: إخلاء السّبيل معلق بشرطين: الأوّل: التّوبة، الثّاني: إقامة الصّلاة وإيتاء الزّكاة، أيضا قوله تعالى:﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة:185]، يعني أنّ صوم رمضان على كلّ الأحياء، لكن ليس على العموم، وإنّما يخصص منه (من كان مريضا أو على سفر)، فالمريض أو المسافر مرخص له أن يفطر»[3].

3- التّخصيص بالصّفة:

يبيّن المنياوي في كتابيه "المعتصر من شرح مختصر الأصول" و "التّمهيد-شرح مختصر الأصول من علم الأصول" المقصود بالصّفة عند الأصوليين، معرفا لها وموضحا أحوالها فيقول: الصّفة المرادة هنا التي تخصص العام عند الأصوليين ليس المقصود بها النّعت فقط بل ما هو أعم من ذلك فكل وصف أو معنى يمكن أن يحصر عموم العام في بعض الأفراد، يسمونه صفة، سواء كان جارا ومجرورا أو كان نعتا أو كان حالا فهذه كلّها يعدّونها من التّخصيص بالصّفة، والصّفة

[1]- ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص309.

[2]- المنياوي أبو منذر، محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف ، التّمهيد-شرح مختصر الأصول من علم الاصول-، المكتبة الشّاملة، مصر، ط2، 1432هـ- 2011م، ج1، ص56.

[3]- محمد حسن عبد الغفار، تيسير أصول الفقه للمبتدئين، ص4.

ما أشعر بمعنى يختص به بعض أفراد العام[1]. وفي التّمهيد يمثل لها نقلا عن الشّيخ في قوله: «مثال النّعت: قوله تعالى:﴿ وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾[النّساء: 25]، فلفظ فتياتكم هنا جمع مضاف إلى معرفة وهي من صيغ العموم، ثمّ قال في وصفهنّ: (المؤمنات): هذا قيد خصص عموم قوله (فتياتكم)، فذهب جمهور العلماء، إلى أنّ من لم يستطع مهر الحرّة يجوز له أن يتزوج أمة لكن لابدّ أن تكون مؤمنة؛ أو بدل في قوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران: 97]، ويرى المنياوي أنّ البدل موضوع مستقل من المخصصات المتصلة وليس أحد أنواع التّخصيص بالصّفة، وذلك لأنّ المبدل منه في حكم المطرح والبدل قد أُقيم مقامه فلا يكون مخصصا له، ولذلك قدّروا في آية الحج: وللّه الحجّ على المستطيع، أمّا مثال الحال: فقوله تعالى:﴿ وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنًا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النّساء: 93]، ولو لم تأت كلمة (متعمدا) وهي حال هنا، والأصوليون يسمّونها صفة، ويجعلونه من التّخصيص بالصّفة لأصبحت من يقتل مؤمنا فجزاؤه جهنّم، فكانت الآية عامة لولا هذا التّخصيص»[2].

4- التّخصيص بالغاية:

يعرّف "الرازي" (ت: 606هـ) الغاية فيقول: «غاية الشّيء نهايته وطرفه ومقطعه»[3]، ويعرض "الآمدي" في كتابه" الإحكام في أصول الأحكام" كلّا من أدلة التّخصيص المتصلة والمنفصلة شارحا كلّ نوع منهما، فقد جاء النّوع الرّابع من الأدلة المتصلة في قوله : التّخصيص بالغاية وصيغها: إلى وحتّى ولابد، وأن يكون حكم ما بعدها مخالفا لما قبلها، وإلّا كانت الغاية وسطا وخرجت عن كونها غاية، وهي تكون إما مذكورة عقب جملة واحدة أو جمل متعددة، فإن

[1]- ينظر: المنياوي أبو منذر، التّمهيد -شرح مختصر الأصول من علم الأصول-، ج1، ص131.

[2]- المنياوي أبو منذر، التّمهيد -شرح مختصر الأصول من علم الأصول-، ج1، ص56.

[3]- الرّازي فخر الدين، أبو عبد اللّه محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيمي، المحصول، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ- 1997م، ج3، ص65.

كانت واحدة كقوله، "أكرم ببني تميم أبدا إلى أن يدخلوا الدّار، فإنّ دخول الدّار يقتضي اختصاص الإكرام بما قبل الدّخول، وإخراج ما بعد الدّخول عن عموم اللّفظ ولولا ذلك لعمّ الإكرام حالة ما بعد الدّخول، وإن كانت متعددة فتكون على الجمع أو على البدل، فالأوّل كقوله: أكرم بني تميم أبدا إلى أن يدخلوا الدّار، ويأكلوا الطّعام، فمقتضى ذلك استمرار الإكرام إلى تمام الغايتين دون ما بعدهما، والثّاني كقوله: أكرم بني تميم إلى أن يدخلوا الدّار أو السّوق فمقتضى ذلك استمرار الإكرام إلى انتهاء إحدى الغايتين، دون ما بعدها، وأمّا أن كانت الغاية مذكورة عقب جمل متعددة، فالكلام في اختصاصها بما يليها وفي عودها إلى جميع الجمل[1].

ومن أمثلة في كتاب اللّه تعالى ما ذكره حسن عبد الغفار في كتابه السّابق ذكره: قال اللّه تعالى:﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾[المائدة:06] أي: أنّ الوجوب إلى المرافق فما تحت المرفق واجب، أمّا العضد فليس بواجب، إذا: ما بعد الغاية ليس بواجب، وما قبل الغاية واجب، فثبت الحكم فيما قبل الغاية، وينتفي فيما بعدها، ومثال آخر: قوله تعالى:﴿ وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ ﴾ [البقرة: 196]، عامّ، ثمّ قال اللّه تعالى مبيّنا لنا الغاية حتى تخصص بها:﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥ﴾ أي: لا تحلق رأسك أبدا وأنت في الحج، وفي مثال آخر: قوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾[البقرة: 187]، لأنّ إتمام الصّيام ليس له غاية فلذلك خصصه[2].

إذا أردنا المقارنة بين أنواع التّخصيص المتّصل الأربعة فإنّ الاستثناء يتصل فيه القول بإلّا وأخواتها (سوى، غير، ماعدا) أمّا الشّرط فمن الضّروري اتّصاله بالمشروط وله عدّة صيغ أشهرها، إن الخفيفة، إذْ، مَنْ و ما، كما تتصل الصّفة بالموصوف ولا يجوز انقطاعها عنه، فتقتضي اختصاص الحكم بالموصوف ونفيه عمّا عداه، أمّا التّخصيص بالغاية أن يأتي بعد اللّفظ العام أحد حروفها اللّام، حتى، إلى، وهناك من العلماء من توسع في المخصصات المتّصلة فجعلها

[1]- ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص313.

[2]-ينظر: محمد حسن عبد الغفار، تيسير أصول الفقه للمبتدئين، ص6.

أربعة عشر نوعا إضافة إلى ما تمّ التّفصيل فيه من الأنواع الأربعة، فقد ذكر الشّوكاني في كتابه "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول" التّخصيص بالحال، وبظرف الزّمان، والمكان، بالجار والمجرور، وبالتّمييز وبالبدل، وبالمفعول به، والمفعول معه[1]. ويتجلى ممّا سبق أنّ التّخصيص المتّصل سواء كان بالاستثناء أو الشّرط أو الصّفة أو الغاية فإنّه لا يستقل بنفسه، واقترانه بالعام من وجوه التّفريق بينه وبين النّسخ كما تم ذكره.

ب- التّخصيص المنفصل: وهو «أن يكون الدّليل الشّرعي مخصصا بدليل آخر غير متصل به كلاميا»[2]، ومن هذه الأدلة المنفصلة نذكر التّخصيص بالعقل والحس والنّص وسمّاه البعض دليلا أو شرعا، وفيما يلي تفصيل الأنواع الثّلاثة.

1- التّخصيص بالعقل: يقول "المنياوي" في "التّمهيد" ناقلا لما قاله المرداوي في "التّحبير" وشارحا لقوله: « والعقل أيضا من المخصصات المنفصلة، ضروريا كان أم نظريا فالضّروري كقوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[الرّعد:16]، فإنّ العقل قاض بالضّرورة أنّه لم يخلق نفسه الكريمة، ولاصفاته، والنّظري كتخصيص قوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾[آل عمران: 97]، فإنّ العقل بنظره اقتضى عدم دخول الطّفل والمجنون بالتّكليف بالحج، لعدم فهمهما بل هما من جملة الغافلين الذين هم غير مخاطبين بخطاب التّكليف»[3].

كما أورد "المنياوي" القول نفسه في كتابيه الآخرين "الشّرح الكبير" و"المعتصر"[4]، أمّا "الرّازي" في كتابه "المحصول" فقد ذكر المثالين من قوله تعالى في سورتي الرّعد وآل عمران دونما إطالة وتفصيل[1].

---

[1]- ينظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ- 1999م، ج1، ص: 380، 381، 382.

[2]- محمد محمود عوض اللّه خليل، أثر الدّراسة النّحوية في دلالة التّخصيص المتصل عند الأصوليين، ص18.

[3]- المنياوي، أبو منذر، التّمهيد، ج1، ص57.

[4]- ينظر: المنياوي أبو منذر، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، المكتبة الشاملة، مصر، ط1، 1432هـ-2011م، ص295، والمعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، المكتبة الشاملة، مصر، ط2، 1432هـ-2011م، ص133.

وقد أوجز العلماء في هذا النّوع من التّخصيص المنفصل، فلم يفصّل العلماء فيه كتفصيلهم في الأنواع السّابقة.

2- التّخصيص بالحسّ: يقدم "الطّوفي" في كتابه"شرح مختصر الروضة" شرحا مختصرا لهذا النّوع من المخصصات المنفصلة في قوله: «كخروج السّماء والأرض من قوله عزّ وجل في صفة الرّيح العقيم:﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾[الأحقاف: 25]، فإنّنا علمنا بالحس أنّها لم تدمر السّماء والأرض مع أشياء كثيرة فكان الحس مخصّصا لذلك»[2]، وقد ورد في التّحبير" "للمرداوي" قوله: «يجوز التّخصيص بالحسّ أي: المشاهدة كقوله تعالى:﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ ﴾[النّمل: 23]، فنحن نشاهد أشياء كثيرة لم تؤتها بلقيس كملك سليمان، ونحن نشاهد أشياء كثيرة لم تدمرها الرّيح كالسّموات والجبال وغيرها، ونحو قوله تعالى:﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴿٤٢﴾ ﴾[الذّاريات: 42]﴿ يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[القصص: 57]فإنّنا نشاهد أشياء لم تجعلها كالرّميم، وأنّ ما في أقصى المغرب والمشرق لم يجب إليه»[3].

وإنّ كثيرا من الكتب تحدثت عن التّخصيص بالحسّ وكلّها أوردت الأمثلة نفسها إلّا أنّ الشّروحات اختلفت من كتاب إلى آخر.

3- التّخصيص بالنّص: يقول "الددو" في كتابه "شرح الورقات في أصول الفقه": يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب: أي أن يأتي العموم في الكتاب، ثمّ يأتي نصّ آخر من الكتاب يقتضي تخصيصا، وذلك مخصص منفصل، فقوله تعالى:﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[البقرة: 228]، فهذا اللّفظ جاء عامّا في كل مطلقة، و خصّص بنص آخر، قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا

---

[1]- ينظر: الرازي فخر الدّين، المحصول، ج3، ص73.

[2]- الطوفي، أبو الرّبيع، نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن الكريم الصرصري ، شرح مختصر الروضة، تح : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1407 هـ - 1987 م ،ج2، ص525.

[3]- المرداوي، أبو الحسن، علاء الدين علي بن سليمان الدمشقي الصالحي الحنبلي، التحبير شرح التّحرير في أصول الفقه، تح: عبد الرحمان الجبرين، عوض القرني، أحمد السراج، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1421هـ- 2000م، ج6، ص2638.

لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا ۖ فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٤٩﴾﴾[الأحزاب: 49]، فهذا اللّفظ تخصيص للفظ الآخر، كما يجوز تخصيص الكتاب بالسّنة، فاللّه تعالى يقول في كتابه بعد ذكر المحرمات من النّساء وهنّ خمس عشرة امرأة قال:﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾ * وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم﴾[النّساء: 22- 24]: (أُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ) ف (مَا) هنا من ألفاظ العموم وهي مقتضية أنّ كلّ ما عدا الخمس عشرة امرأة حلال، ولكن خصص النّبي صلى اللّه عليه وسلم في السنّة بقوله: «لا تنكح المرأة على عمّتها ولا على خالتها»[1].

وقوله صلى اللّه عليه وسلم: يحرّم من الرضاع ما يحرّم من النّسب»[2]، كما يخصص عموم السنّة بالكتاب أيضا، وذلك مثل قول النّبي صلى اللّه عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل النّاس حتى يشهدوا أن لا إله إلّا اللّه»[3]، فإن ذلك خصص بقوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾[التّوبة: 29] فالحديث أطلق القتال حتى يشهدوا أن لا إله إلّا اللّه وأنّ محمدا رسول اللّه، ويقيموا الصّلاة ويؤتوا الزّكاة ،وكذلك تخصيص السّنة بالسنّة ومثاله قول النّبي

---

[1]- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص 1029، رقم الحديث: 1408.

[2]- البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد اللّه الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وسننه وأيامه، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، ج3، ص170، رقم الحديث: 2645.

[3]-البخاري: ج1، ص14، رقم الحديث: 25.

صلى اللّه عليه وسلم: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ العُشُر»[1]، فهذا عام في القليل والكثير، وقد خصصته السّنة بقول النّبي صلى اللّه عليه وسلم: «ليس فيما دون خمسة أَوْسُق صدقة»[2].

فالحديث الأوّل عام في القليل، والحديث الثّاني خصصه ،ويخصص النّطق وهو قوله تعالى أو قول رسوله بالقياس، فتخصيص الكتاب بالقياس، كما سبق في قياس العبد على الأمة في تصنيف حد الزّنا، وأمّا تخصيص السّنة بالقياس فمثاله قول النّبي صلى اللّه عليه وسلم: «البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام»[3] فخصص من الحديث العبد قياسا على الأمة[4].

وممّا سبق يمكننا القول أنّ التّخصيص المنفصل مستقل عن العام، فهو يكون واردا في غير النّص نفسه الذي ورد فيه العام، إمّا أن يكون في السورة نفسها التي ورد فيها العام، وإمّا في سورة أخرى، إذا كان المخصص قرآنا، كما أنّ الشّوكاني قد أضاف على ما ذكره الجويني في الورقات من المخصصات المنفصلة الثلاثة، ثلاثة أخرى وهي التّخصيص بالعدد والسّياق وقضايا الأعيان[5]، وقد وجدت الباحثة نوعا آخر وهو التّخصيص بالعدد في كتابين اثنين، أولهما: الإبهاج في شرح المنهاج[6]، وثانيهما: تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول إلى المعقول[7] وقد فصل صاحب الكتاب الأوّل في هذا النّوع أكثر من الثّاني.

---

[1]- البخاري: ج2، ص126، رقم الحديث: 1483.

[2]- البخاري:ج2، ص126، رقم الحديث: 1484.

[3]- ابن ماجة أبو عبد اللّه محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ج2، ص852، رقم الحديث: 2550.

[4]- ينظر : الددو محمد الحسن ولد محمد الشنقيطي، شرح الورقات في أصول الفقه، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية،ج 3، ص13، الموقع:http://www.islamweb.net .

[5]- ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، ج1، ص380- 398.

[6]- ينظر: السبكي أبو الحسن، تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى ، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية ، بيروت ،1416 هـ _1995م ،ج1، ص381.

[7]- ينظر: ابن إمام الكاملية ، كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمان ، تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول، تح :عبد الفتاح أحمد قطب الدخميسي ، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة ،ط1 ، 1423 هـ - 2000م ، ج3، ص119.

المبحث الثّاني: الاختصاص عند علماء النّحو:

1- مفهوم الاختصاص عند النحويين:

تظهر دقة النّحاة في استعمالهم لمصطلح الاختصاص في جميع الموضوعات والمسائل النّحوية قدماء منهم ومحدثين مع اختلاف توجهاتهم وآرائهم، وقد ظهرت عنايتهم به عناية بالغة في كتبهم ومؤلفاتهم، فنجد" ابن هشام" (ت: 761هـ) يعرِّفه في كتابه "شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب" بقوله: «اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله والغالب على ذلك الضّمير كونه لمتكلّم نحو: أنا و نحن، ويقل كونه لمخاطب، ويمتنع كونه لغائب»[1].

أمّا "الأزهري" فقد عرّفه بقوله: «تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرّف، والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان، فالأوّل نحو: عليّ أيّها الجواد: يعتمد الفقير، والثّاني نحو: إنّي أيّها العبد؛ فقير إلى عفو ربّي، والثّالث نحو: نحن؛ العرب؛ أقرى النّاس للضيف»[2].

ولا يختلف قول "الفاكهي" (ت: 972هـ) عمّا ذكره الأزهري في تعريفه، إلّا أنّه يفصل فيه فيقول: «(حكم علق) –بالبناء للمفعول– (بضمير ما) –أي الذي أو شيء–، (تأخر عنه) –أي عن الضّمير، سواء كان الضّمير: المتكلّم، وهو الغالب، نحو: نحنُالعربُأقرى النّاسِ للضيفِ، أو لغيره نحو: بك اللهُ نرجو الفضلَ، وهو بمعنى تأخر عنه–، (من اسم ظاهر) منصوب –بيان لما– (معرّف)، إمّا؛ بأل، أو بالإضافة، أو بالعلمية، (...)، والغرض من ذكر الاسم الظّاهر، تخصيص مدلول بما نسب إليه»[3].

---

[1]– ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ج1، ص 282.

[2]– الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي زين الدين المصري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م، ج2، ص 268.

[3]– الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ- 1993م، ج1، ص 205.

أمّا من المحدثين فيعرّفه "عباس حسن" في كتابه "النحو الوافي" بقوله: «إنّه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب، بعده اسم ظاهر، معرفة، معناه معنى ذلك الضمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة، وقصره عليها»[1].

2- الاختصاص عند القدماء:

لقد نال أسلوب الاختصاص نصيبا كبيرا لدى النّحاة القدماء شرحا وتفصيلا وتمثيلا، وعلى رأسهم "سيبويه" (ت: 180هـ)، فقد جاء في "الكتاب" قوله: «هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النّداء فيجيء لفظه على موضع النّداء نصبا، لأنّ موضع النّداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النّداء، لأنّهم لم يجروها على حروف النّداء، ولكنّهم أجروها على ما حمل عليه النّداء، وذلك قولك: إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنّه قال: أعني، ولكنّه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النّداء لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنّهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ولكنّ ما بعده محمول على أوّله»[2]، ويقع حذف الفعل في أسلوب الاختصاص، وهو واجب الإضمار فيه وقدّره سيبويه ب "أعني"، ويختص بـ "أي" الواقعة بعد ضمير المتكلّم نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرّجلُ، واللّهم اغفر لنا أيّتها العصابةُ[3].

ويوافقّ الزّمخشري" (ت: 538هـ) رأي "سيبويه" فيما ذهب إليه، فقد جاء في قوله: «وفي كلامهم ما هو على طريق النّداء ويقصد به الاختصاص لا النّداء، وذلك قولهم: أمّا أنا فأفعل

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، (د ت)، ج4، ص120.

[2]- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م، ج3، ص 233.

[3]- خلف عليان خلف الحيصة، الأساليب الخاصة بالمنصوبات دراسة تركيبية دلالية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة مؤتة، 2011م، ص69.

كذا أيّها الرّجلُ، ونحن نفعل كذا أيّها القومُ، واللّهم اغفر أيّتها العصابةُ، جعلوا" أيا "مع صفته دليلا على الاختصاص والتّوضيح ولم يعنوا بالرّجل، القوم والعصابة إلّا أنفسهم وما كنّوا بـ أنا ونحن والضّمير في لنا، كأنّه قيل: أما أنا أفعل كذا متخصصا بذلك من بين الرّجال، ونحن نفعل متخصّصين من بين الأقوام، واغفر لنا مخصوصين من العصائب»[1].

ويشير " ابن يعيش" (ت: 643هـ) إلى أنّ الاختصاص يشبه النّداء لفظا ويفرق عنه في ثلاثة أوجه: أولها : أنّه غير منادى، ذلك أنّه لا يستعمل معه حرف النّداء، فلا تقول: أنا أفعل كذا يا أيّها الرّجلُ، إذا عنيت نفسك، والثّاني: أنّه لايقع في أول الكلام، نحو قولنا: نحن نفعل كذا أيّتها العصابةُ، أما الثّالث: أن تصاحبه الألف واللّام، نحو قولنا: نحنُ العربَ أقرَى النّاس بالضّيف[2].

وقد عرض "ابن هشام" في كتابه "شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب" للاختصاص بقوله: والمنصوب بأخص بعد ضمير متكلّم ويكون بأل نحو: نحن العربَ أقرَى النّاس بالضّيف، ومضافا نحو: نحن معاشرَ الأنبياء لا نورَث ما تركناه صدقة، والباعث على هذا الاختصاص فخر أو تواضع أو بيان، كقول بعض الأنصار:

لنا معشرَ الأنصارِ مجدٌ مؤثلٌ *** بإرضائنا خيرَ البريّة أحمدا

المؤثل الذي له أصل، وفي مثال آخر قول الشاعر:

جُدْ بعفوٍ فإنّني أيّها العبدُ *** إلى العفو يا إلهي فقيرُ

[1]- الزمخشري، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تح: على بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ج1، ص 70.

[2]- ينظر : خلف عليان خلف الحيصة، الأساليب الخاصة بالمنصوبات دراسة تركيبية دلالية، ص 69، 70.

ومن تعريفه بالإضافة قوله صلى الله عليه وسلم: «إنّا آل محمد لا تحلّ لنا الصّدقة»[1] و «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورَث ما تركناه»[2]، ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ "أي" وتأنيثها مع المؤنث، فتكون مفردة لا تثنى ولا تجمع[3].

ويعرّف "ابن عقيل" (ت: 769هـ) الاختصاص أنّه: قصر حكم أُسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لأخصّ، نحو: كأنّي أيّها العبدُ فقير إلى عفو ربّي، أو بيان المقصود بالضّمير كـ نحن العربَ أقرى النّاس بالضّيف[4]

ويرى "الأزهري" أنّه خبر بصورة نداء فقد جاء في كتابه "شرح التّصريح و التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو: هو خبر استعمل بصورة النّداء، كما استعمل الخبر بمضمون الأمر نحو: أحسِن بزيد والأمر بصيغة الخبر نحو:﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِ﴾[البقرة: 233] والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لأخصّ مضارع "خصّ" واجب الحذف، كما يحذف ناصب المنادى[5].

أمّا "الأشموني" (ت: 929هـ) في شرحه للألفية نجده يفرق بينه وبين النّداء في أحكام ثمانية فيقول: « الاختصاص: قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر "كنداء" أي: جاء على صورة النّداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنّه يفارق النّداء في ثمانية أحكام: **أولها**: أن يكون "دون يا" وأخواتها لفظا ونية

[1]- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تح: محمد مصطفى الأعظمي، ج4، ص 59، رقم الحديث: 2347.

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه برواية: "لا نورث ما تركناه صدقة" برقم، 7305.

[3]- ينظر :ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج1، ص 282، 283، 287.

[4]- ينظر :خلف عليان خلف الحيصة، الأساليب الخاصة بالمنصوبات دراسة تركيبية دلالية، ص 69 70.

[5]- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج2، ص 268.

الثّاني: أنّه لا يقع في أوّل الكلام بل في أثنائه، **والثّالث**: أنّه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه

الرّابع والخامس: أنّه يقل كونه علما، وأنّه ينصب مع كونه مفردا.

السّادس: أنّه يكون "بأل" قياسا

السّابع: أن "أيا" توصف في النّداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به.

الثّامن: أنّ المازني أجاز نصب تابع "أي" في النّداء ، أما أنواعه فالمخصوص وهو الاسم الظّاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع: الأوّل: أن يكون "أيّها" و "أيّتها"، نحو: "أنا أفعل كذا أيّها الرّجُلُ"، واللّهم اغفر لنا أيّتها العصابةُ"، والثّاني: أن يكون معرفا بـ "أل"، وإليه الإشارة بقوله:

وقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أي تلو أل *** كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَل

والثّالث: أن يكون معرفا بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم:«نحن معاشرَ الأنبياء لانورث»، والرابع : أن يكون علما ، وهو قليل [1].

نلاحظ تفصيل القدماء من علماء النّحو في تناولهم لأسلوب الاختصاص، وتنوعا في طرحهم لأحوال الاسم المختص وأنواعه وحكمه إلّا أنّهم لم يخرجوا على ما جاء به صاحب الكتاب بل كانوا شرّاحا لقوله، موضّحين لأمثلته.

3- الاختصاص عند المحدثين: ذهب بعض المحدثين مذهبا مغايرا لمذهب القدماء فقد ذكر "خليل عمايرة" : أنّ جملة الاختصاص هي جملة تحويلية اسمية، وأمّا معناها الرّئيس فهو

[1]- ينظر : الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الشافعي، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار الكتب العلنية، بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م، ج3، ص 81، 83.

الفخر والتّعظيم ليس غير، وما جمل التّواضع أو بيان العدد أو النّوع إلّا لتشير إلى معنى التّعظيم أو توحي به، فالنّحويون المحدثون يقدرون البنية العميقة في مثل قولنا: "نحن (أخصّ) العرب أقرى النّاس بالضّيف، فالفعل هنا يحذف وجوبا لدلالة الضمير عليه، فتكون الجملة في مخرجها على النّحو الآتي: (نحن العربَ أقرى النّاس بالضّيف، فهي جملة تحويلية اسمية، ويمكن لنا أن ندرس التّركيب اللّغوي المسموع عن العرب بقولهم: نحن العربَ أقرى النّاس للضّيف وفق القاعدة النّحوية المعيارية على النّحو الآتي:

–البنية العميقة/ نحن أَخُصُّ العربَ أقرى النّاس للضّيف.

– البنية السّطحية/ نحن ... العربَ أقرى النّاس للضّيف ، **ولا** علاقة للفتحة بالاسم الذي يلي الضّمير بعامل محذوف تقديره أعني أو أخصّ، فإذا أظهرتهذا العامل فإنّك لا تحسّ بالفخر والاعتزاز الذي تجده عند عدم إظهار هذا الفعل المقدّر، فعندما تقول: أنا أعني الجندي أحمي الدّيار، نحن أخصّ المسلمين أقوياء بالإيمان، لا يجد السّامع من معنى الفخر والتّعالي ما يجده في الجملة في حال عدم ذكر هذا العامل، فالحركة الإعرابية (الفتحة) هي تعبير عن القصد والمعنى وليست أثرا لتسليط عامل لفظي عليه»[1].

وفي الذّكر الحكيم مواضع ينصب فيها الاسم على الاختصاص، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾[الأحزاب: 33] ف "أهل" منصوب على الاختصاص لوقوعه بعد ضمير الخطاب»[2]، أمّا قوله تعالى:﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴿٤﴾ ﴾ [المسد: 4]فيقول "سيبويه": «بلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا

[1]– ينظر : خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها–منهج وتطبيق دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر–، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404هـ-1984م، ص164 ،165.

[2]– خلف عليان خلف الحيصة، الأساليب الخاصة بالمنصوبات دراسة تركيبية دلالية، ص 73.

"وامرأته حمَّالةَ الحَطَبِ"، ويقصد "حمّالةَ" لم يجعل الحمّالة خبرا للمرأة، ولكنّه كأنّه قال: اذكر حمَّالة الحطب، شتما لها وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره»[1].

ومن التّراكيب اللّغوية التي جاءت في باب الاختصاص لتفيد المدح قولهم: الحمدُ لله الحميدَ، والملكُ للهِ أهلَ الملك، فهنا نصب الاسم المختص على المدح والتّعظيم، أمّا قولهم: أتاني الخبيثَ الفاسقَ فالنّصب هنا على الشّتم والذّم والقدح، أمّا قولهم مررت به البائسَ المسكينَ، فالنّصب هنا على التّرحم وهو من قبيل المدح، وربّما يخرج إلى الذّم[2].

أمّا "محمد عيد" فقد انتهج منهج القدماء في حديثه عن الأساليب النّحوية الثّلاثة المرتبطة بالمفعول به، إذ يقول عن أسلوب الاختصاص في كتابه "النّحو المصفّى": المنصوب على الاختصاص اسم ظاهر لا ضمير، وهو معرفة لا نكرة وهو بالتّحديد ما يلي:[3]

1- أن يكون مقترنا بـ "أل" كما جاء عن العرب قولهم: "نحن العربَ أقرى النّاس للضّيف".

2- أن يكون مضافا لمعرفة مطلقا –كما نسب للرّسول قوله: إنّا آل محمد لا تحلّ لنا الصدقة.

3- أن يكون كلمة "أي، أية" فتعامل كما تعامل في النّداء، بمعنى أنّها تبنى على الضّم وتوصف باسم فيه "أل" كقولك: "لنا تاريخ مجيد أيّها المصريّون"، ثانيا: يتقدم على المنصوب على الاختصاص ضمير ينسب له معنى من المعاني، والمقصود بهذا المعنى هو الاسم المنصوب على الاختصاص، والباعث على استخدام هذا الأسلوب ما يلي:

1- الفخر مثل قولنا "نحن –المسلمينَ- خير أمّة أخرجت للنّاس" ومن ذلك قول الشّاعر:

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص 70.

[1]-ينظر: خلف عليان خلف الحيصة، الأساليب الخاصة بالمنصوبات دراسة تركيبية دلالية، ص74

[2]- ينظر : محمد عيد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، (دط)، (دس)، ج1، ص 422- 424

[3]- محمد عيد، النحو المصفى، ص423،424

لنا معشرَ الأنصارِ مجدٌ مؤثلٌ *** بإرضائنا خيرَ البريّة أحمدا.

2- التّواضع والاستعطاف كقول أحد الفلسطينيين: نحن—اللّاجئين- طُرِدنا من أرضنا ظلما وعدوانا.

3- البيان: كقولنا: "نحن الجامعيين- نعرف واجبنا اتّجاه الأمّة، وقولك: "نحن —المصريّين- نعرف مكاننا ومكانتنا في العالم.

أمّا "عباس حسن" في كتابه "النحو الوافي" فنجده يعرض للاختصاص عرضا مغايرا وجديدا فيعرّفه ويوضحه بالأمثلة ويبين حكمه والغرض منه ثم يفرق بينه وبين النّداء فيقول: إنّ هذا الاسم الظّاهر أخصّ من الضّمير الذي بمعناه، ففي مثل: "نحن —العربَ- بنو الإقدام والإحجام"، نجد الضّمير العام المبهم هو: "نحن"، والاسم الظّاهر المعرفة هو: "العرب"، والحكم المعنوي الذي وقع على المبتدأ هو البنوة للإقدام والإحجام، وقد خصص هذا الحكم ببعض أفراد الضّمير، وهم: "العرب"، أي: صار خاصّا بهم، مقصورا عليهم، فالاسم الظّاهر المعرفة هو الذي يسميه النّحاة في اصطلاحهم: "المختص"، أو "المخصوص"، لاختصاص المعنى به، ولأنّه يعرب "مفعولا به" لفعل محذوف واجب الحذف مع فاعله، تقديره الشّائع عندهم ، هو: أخصّ، وفي تعريفه: "إصدار حكم على ضمير لغير الغائب، بعده اسم ظاهر، معرفة، معناه معنى ذلك الضّمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة، وقصره عليها" ،أمّا الغرض من هذا الأسلوب فهو الفخر أو التواضع أو البيان[1].

اختلف علماء النّحو المحدثين في تناولهم لأسلوب الاختصاص، بين محافظ أبقى على ما جاء به القدماء وبين مجدد مخالف لآرائهم، إلّا أنّ هذا الاختلاف لم يكن في تعريفه أو حكمه وإنّما كان في التّمثيل له وإعرابه والغرض منه

[1]-ينظر : عباس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، ط15، (دس)، ج4، ص 120، 121

المبحث الثّالث : الاختصاص عند علماء البلاغة :

1- تقديم ماحقّه التأخير إفادةً للاختصاص :

قبل الحديث عن تقديم ماحقّه التّأخير لابدّ من تعريف الاختصاص من حيث هو مصطلح بلاغي، فهو لا يبعد عن المعنى اللّغوي ،فقد جاء في قول السيوطي (ت : 911هـ) :«إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا عاداه»[1]، وفي تعريف آخر : «تخصيص شيء بشيء بعبارة كلامية تدلّ عليه»[2]، ومنه يتّضح لنا أنّ التّعريفين متقاربان ومؤداهما واحد .

لكل عنصر من عناصر الجملة في اللّسان العربي موقع خاص في ترتيب بناء الجملة ، فالأصل في الجملة الفعلية تقديم المسند وهو الفعل ، وتأخير المسند إليه وهو الفاعل ثم تأتي متعلقات الفعل ، أما الجملة الاسمية فالأصل فيها تقديم المسند إليه وهو المبتدأ، وتأخير المسند وهو الخبر ثم تأتي متعلقات الخبر ، إلّا أنّه في بعض الأحيان يتقدّم ماحقّه التّأخير، ويتأخّر ماحقّه التّقديم لأغراض بلاغية عديدة تختلف من حالة إلى أخرى ، ويرد ذلك في القرآن الكريم بكثرة، فتقديم ماحقّه التّأخير يشمل تقديم المعمول على عامله مفعولا كان أو ظرفا أو جارا ومجرورا، ويشمل أيضا تقديم الخبر على المبتدإ، ومن أغراض تقديم ماحقّه التّأخير: إفادة الاختصاص، وهو رأي علماء البيان وجمهور أهل التفسير.

أ : تقديم المسند إليه للاختصاص :

ذهب جمهور البلاغيّين إلى أنّ المسند إليه إذا تقدّم على خبره الفعليّ مسبوقا بنفي أفاد التخصيص، سواء كان اسما ظاهرا مثل: مَا زَيْدٌ فَعَلَ هَذَا، أو ضميرا مثل: مَا أَنَا فَعَلْتُ هَذَا، أو نكرة مثل: مَا رَجُلٌ فَعَلَ هَذَا، ومعنى التخصيص : انتفاء الفعل عن المسند إليه وإثباته لغيره إذا

[1] -السيوطي ، جلال الدّين ، عبد الرحمان بن أبي بكر ،الإتقان في علوم القرآن ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 1394هـ - 1974م ، ج3 ، ص 166.

[2] - الميداني الدّمشقي ، حَبَنَّكَة عبد الرحمان حسن ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، دار القلم ، دمشق ، 1416 هـ - 1996 ، ط1 ، ج1 ، ص523 .

كان معرفة، أمّا إذا كان نكرة فالتخصيص فيها معناه انتفاء الفعل عن الجنس أو فرد واحد منه وثبوته لغير الجنس أو لغير الفرد الواحد منه ، ومنأمثلةذلكقول المتنبّي :

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ * وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي القَلْبِ نَارَا**

فالسقم ثابت موجود ولكنّ الشّاعر يريد أن ينفي عن نفسه أنّه الجالب له، ويثبت ذلك للهمّ الّذي اعتراه وحلّ به ، فتقديم المسند إليه يدلّ على أنّ الشّعر ثابت ، ولكنّ الشاعر يريد أن ينفي عن نفسه أن يكون القائل له وحده ، ويثبت أنّ فضائل الممدوح ومحاسنه كان لها الفضل في كثير منه لأنّها الملهمة فكأنّها القائلة[1].

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني الأحوال التي يتقدّم فيها المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي[2] :

أحدها: أن يكون المسند إليه معرفة، والمسند مثبتا فيأتي التّخصيص نحو قوله تعالى:﴿ بَلۡ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمۡ تَفۡرَحُونَ ٣٦﴾[النمل:36]، فإنّ ماقبله من قوله تعالى:﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ ﴾،ولفظ "بل" المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد " بل أنتم لا غيركم".

أمّا ثانيهما : أن يكون المسند منفيّا يفيد التّخصيص كقوله تعالى:﴿ فَهُمۡ لَا يَتَسَآءَلُونَ ٦٦ ﴾[القصص:66]

والثّالث : أن يكون المسند إليه نكرة مثبتا

والرّابع : أن يلي المسند إليه حرف النّفي فيفيده كقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾[هود:91]، أي العزيز علينا رهطك لا أنت ولذا قال في الآية التي تليها: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[هود:92]

.

[1]- ينظر : مناهج جامعة المدينة العلمية ، البلاغة 2 – المعاني ، جامعة المدينة العالمية ، ماليزيا ، 1432 هـ - 2011 م ، ط 1 ، ج1 ، ص 246 - 248 .

[2]- ينظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ج3 ، ص 171 .

ب : تقديم المسند للاختصاص :

يقول صاحب كتاب " خصائص التّراكيب" :« إنّ تقديم المسند يكون بتخصيصه بالمسند إليه، يعني قصر المسند إليه عليه ، فإذا قلت : قَائِمٌ زَيْدٌ : صحّ أن يفيد قصر زيد على القيام ، ويكون المعنى : مازيد إلّا قائم ، ومنه قوله تعالى:﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[الأنبياء:97]فإنّما قُدِّمَ المسند – شاخصةٌ لأنّه إذا قُدِّمَ الخبر أفاد أنّ الأبصار مختصّة بالشّخوص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة ، أو مطموسة ، أو مزورة إلى غير ذلك من صفات العذاب أي ليست إلّا شاخصة ، ولو قال : واقترب الوعد الحقّ فشخصت أبصارهم لما أفاد شيئا من هذه الصورة »[1].

ويتجلّى ممّا سبق أنّه إذا قُدِّمَ المسند على المسند إليه الذي رتبته التّقديم فإنّ ذلك يكون لأسرار ومزايا بلاغية، أهمّها إرادة الاختصاص ومن أمثلته أيضا قوله تعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[الصافات:47]، فقُدِّمَ الجار والمجرور في الآية الكريمة لنفي الغَوْلِ عن خمر الجنّة ، فهي ليست كخمور الدّنيا المسكرة ، ولو قال لا غَوْلٌ فيها لما أثبت سكرة الخمر إلى خمور الدّنيا[2].

ج : تقديم المفعول به للاختصاص :

جاء في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني قوله : «فمتى ثبتَ في تقديمِ المفعولِ مَثلاً على الفِعل في كثيرٍ من الكلامِ، أَنَّه قد اخْتُصَّ بفائدةٍ لا تكونُ تلك الفائدةُ معَ التأخيرِ، فقد وَجَب أن تكونَ تلك قضيةً في كلَّ شيءٍ وكلِّ حالٍ. ومِنْ سبيلِ مَنْ يجعلُ التقديمَ وتركَ التقديم سواء، أنْ يدَّعي أنه كذلك في عمومِ الأحوال، فأما أن يجعله شريطين، فيزعُمُ أنه للفائدةِ في بعضِها، وللتصرُف في اللفظِ مِنْ غيرِ معنًى في بعض، فمما ينبغي أن يَرْغَبَ عن القول به»[3].

---

[1]– أبو موسى ، محمّد محمّد ، خصائص التّراكيب دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني ، مكتبة وهبة ، ط7 ، (د ت) ، ج 1 ، ص 312 ، 313 .

[2]– ينظر : الميداني ، البلاغة العربية ،ج1 ،ص379.

[3]– الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الفارسي ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تح : محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة ، ط3 ، 1413 ، 1992 ، ج1 ، ص110 ، 111 .

وفي قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾[الفاتحة:05]: قدّم مفعولي نعبدُ ونستعينُ لقصد الاختصاص، والمعنى نخصّك بالعبادة ، ونخصّك بالاستعانة، فلا نعبد إلّا إيّاك ولا نستعين إلّا بك إذ لا تصحّ العبادة إلّا للّه، ولا تجوز الاستعانة إلّا به، ولو قيل نعبدك ونستعينك لم يفدْ نفي عبادتهم لغيره ولا الاستعانة بغيره، وذلك نظير قولك: " أَكْرَمْتُكَ" و " إيّاك أَكْرَمْتُ "، فقولك أكرمتك : يفيد أنّ المتكلم أكرم المخاطب، ولا يفيد أنّه خصّه بالإكرام ، بخلاف قولك : إيّاك أَكْرَمْتُ ، فإنّه يفيد أنّه خصّه بالإكرام فلم يكرم أحدا غيره، وتكرير إيّاك مع فعل الاستعانة يفيد التخصيص على حصر الاستعانة به فإنّه لو قال : (إيّاك نعبد ونستعين) لأفاد أنّه يخصّه بالعبادة، ولم يُفِدْ أنّه يخصّه بالاستعانة نصّا، بل لم يعيّن الذات التي تستعين بها أيضا[1]

د : تقديم الجار والمجرور للاختصاص :

أما تقديم الجار والمجرور كقولنا :" بِزَيْدٍ مَرَرْتُ " أفاد أنّ السّامع كان يعتقد المروربغير زيد فأزلنا عنه الخطأ وخصّصنا المرور بزيد دون غيره .

وفي قوله تعالى:﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ۝٢١٠ ﴾[البقرة:210]حيث قدّم الجار والمجرور (إِلَى اللَّهِ) لإفادة الاختصاص، فقد اختص سبحانه بذلك اليوم لانفراده فيه بالتّصرّف والحكم والملك: أي لا ترجع الأمور إلّا إليه سبحانه وتعالى، أمّا في قوله تعالى:﴿ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ ﴾[البقرة:03]نلاحظ تقدُّمَ الجار والمجرور (وممّا رَزَقنَاهُم) على الفعل العامل (فعل الإنفاق)كأنّه قال: وبخصوص بعض المال الحلال بالتّصدّق أو الزكاة المفروضة، فقدّمه للتخصيص، والتخصيص دليل أهميّته كما أشار الزّمخشري فجيء بالتّقديم لئلّا يتوهّم بتقدير تأخيره جواز الإنفاق ممّا ليس مملوكا لهم، وفي إضافة الرّزق إلى ضمير الرزّاق اعتراف بأنّ المال الّذي في أيديهم هو رزق اللّه لهم لا من خلق أنفسهم، ومن هذا الاعتراف بنعمة الرّزق ينبثق البرّ بضعاف الخلق، والتّضامن معهم

[1]– ينظر : سماح رواق ، التّأويل اللّغوي في بيئة المفسرين – الكشاف للزمخشري أنموذجا – ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كليّة الآداب واللّغات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016 – 2017 م ، ص 183 .

والشعور بالآصرة الإنسانية وبالأخوّة البشرية، فالإضافة والتّقديم أظهرا الاهتمام بالمقدَّم من جانب التنبيه إلى أنّ الرّزق ملك الخالق، وفيه حق للمخلوقين يجب أن يُعْطَى، لذلك وجدنا أنّ المجرور قد أخذ موقع الصّدارة على غير المألوف في نظم الكلام من تصدّر الفعل، حيث أظهر بتقديمه تخصيص الرّزق بكونه للّه، وقصر الإنفاق على ما خوّل اللّه العبد من الرّزق للّه، وفي تقديم المجرور على الفعل تناسب مع تقَدُّمِ الرّزق على الإنفاق، فالرّزق من اللّه والإنفاق من العبد المؤمن لوجهه الكريم[1].

2- موقف اللّغويّين والمفسّرين من إفادة التّقديم للاختصاص :

جاءفيكتب أهل التّفسير والبيان أنّ فائدة التّقديم هي الاختصاص في السّياقات القرآنيّة، سواءً كان المقدّم مسندا إليه أم مسندا أم مفعولا به أم جارا ومجرورا، إلّا أنّ بعضهم يقول بإفادة أغراض أخرى كالعناية والاهتمام، التّبرّك، موافقة كلام السّامع، رعاية الفاصلة القرآنيّة ، ومن باب الاختصار سنذكر أربعة من المفسّرين كلّ منهم جعل الاختصاص دلالة لتقديم ماحقّه التّأخير، وعلى رأسهم صاحب الكشّاف الذّي جعلنا تفسيره محور هذا البحث.

قال الزّمخشري في تفسير البسملة بعد أن ذكر أنّ الباء فيها متعلّقة بمحذوف تقديره : (بسم اللّه أقرأ أو أتلو) : « فإن قلتَ : لم قدّرت المحذوف متأخّرا ؟ قلتُ: لأنّ الأهمّ من الفعل والمتعلّق به هو المتعلّق به ، لأنّهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون : باسم اللّات، باسم العزّى، فوجب أن يقصد الموحّد معنى اختصاص اسم اللّه عزّ وجلّ بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل، كما فعل في قوله:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾، حيث صرّح بتقديم الاسم إرادة الاختصاص والدّليل عليه قوله:﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾[هود:41]»[2] .

---

[1]- ينظر : سماح رواق ، التأويل اللّغوي في بنية المفسّرين - الكشّاف للزّمخشري أنموذجا – ص 189 ، 190

* الزَّمَخْشَرِي (467 - 538 هـ = 1075 - 1144 م)هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها؛أشهر كتبه،(الكشاف – ط) في تفسير القرآن، (أساس البلاغة – ط)، (المفصل – ط)، ينظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٨﴾[الأنفال:08]: « فإن قلتَ : بم يتعلّق قوله (ليُحقَّ الحقّ) ؟ قلتُ: بمحذوف تقديره: ليحقّ الحقّ ويبطل الباطل فعل ذلك، مافعله إلّا لهما (...) ويجب أن يُقَدَّرَ المحذوفُ متأخّرا حتى يفيد معنى الاختصاص فينطبق عليه المعنى »[1].

أما المفسّر الثّاني وهو الألوسي فنجده يفسّر قوله تعالى:﴿ وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ١٥٨ ﴾[آل عمران:158]: وإدخال لام القسم على المعمول المقدَّم مشعر بتأكيد الحصر والاختصاص بأنّ ألوهيّته تعالى هي التي تقتضي ذلك ، وادّعى بعضهم أنّ تقديم هذا المعمول لمجرّد الاهتمام[2]

ويقول في تقديم المفعول في قوله تعالى:﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ٤٠ ﴾[البقرة : 40] :«فالآية الكريمة آكد في إفادة التخصيص من ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾[الفاتحة: 5] وعد من وجوه التأكيد تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا أحدهما مظهر والآخر مضمر تقديره إياي ارهبوا فَارْهَبُونِ وما في ذلك من تكرير الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء والمعنى إن كنتم متصفين بالرهبة فخصوني بالرهبة، وحذف متعلق الرهبة للعموم أي ارهبوني في جميع ما تأتون وتذرون»[3].

ونأتي إلى المفسّر الثّالث وهو صاحب التّحرير والتّنوير الذي يقول في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ﴾[هود:123]:« وتقديم المجرورين في﴿ وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ ﴾: لإفادة لاختصاص ، أي

إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (– 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ج5ص و167 وما بعدها.

[2]– الزّمخشري جار اللّه ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1415 هـ – 1995 م ، ط 1 ، ج 1 ، ص 13 .

[1]– الزّمخشري ، الكشّاف ، ج 2 ، ص 193 ، 194 .

[2]– ينظر : الألوسي ، أبو الفضل ، شهاب الدّين محمود بن عبد اللّه الحسيني ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني ، دار الفكر، بيروت ، 1417 هـ – 1997 م ، ط1 ، ج 4 ، ص 164 .

[3]– الألوسي ، روح المعاني ، ج1 ، ص245.

اللّه لا غيره يملك غيب السّماوات والأرض ، لأنّ ذلك ممّا لا يشاركه فيها أحد ، وإلى اللّه لا إلى غيره يرجع الأمر كلّه »[1].

ويقول في موضع آخر في تفسير قوله تعالى:﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ ٥٣﴾[الشورى:53]:

« وتقديم المجرور لإفادة الاختصاص، إلى اللّه لا إلى غيره »[2] وليس ذلك عنده كقاعدة وإنما يختلف تفسيره في تقديم ماحقه التأخير بين إفادة الاختصاص والعناية والاهتمام .

والمفسّر الرّابع هو البقاعي الذي يقول في تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا وَقِيَٰمٗا ٦٤ ﴾[الفرقان:64]: « وأفاد الاختصاص بتقديم ربّهم ، أي المحسن إليهم برحمانيّته ، يحيون اللّيل رحمة لأنفسهم وشكرا لفضله »[3].

وقد سار على درب هؤلاء كثير من المفسّرين المتقدّمين كأمثال " الطّبري " الذي يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥ ﴾[الفاتحة:05]: وتأويل قوله:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾أي : لك اللّهم نخشع ونذلّ ونستكين ، إقرارا لك ربّنا بالرّبوبيّة لا لغيرك ، أمّا معنى قوله : (وإيّاك نستعين) أي : وإيّاك ربّنا نستعين على عبادتنا إيّاك وطاعتنا لك في أمورنا كلّها لا أحدا سواك ، إذْ كان من يكفر بك يستعين في أموره معبوده الّذي يعبده من الأوثان دونك ، ونحن بك نستعين في جميع أمورنا مخلصين لك العبادة4 .

ومن ذلك قول الماتريدي في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّيَ فَٱعۡبُدُونِ ٥٦ ﴾[العنكبوت:56]: « أي إنّ أرضي واسعة ، فإن منعتم عن عبادتي في أرض فاخرجوا منها إلى أخرى فاعبدوني ولا تعبدوا غيري ، فإنّ أرضي واسعة فلا عذر لكم بالمقام في أرض تمنعون فيها عن عبادتي ، وإظهار ديني ، وبذلك خصّص العبادة له سبحانه وتعالى دون غيره»[5] .

---

[1]– ابن عاشور ، محمد الطّاهر بن محمد بن محمد الطّاهر ، التّحرير والتّنوير تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، الدار التّونسية للنشر ، تونس ، 1984 هـ ، ج12 ، ص 194 .

[2]– ابن عاشور ، التّحرير والتّنوير ، ج25 ، ص 156 .

[3]– البقاعي ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، ج13 ، ص 422 .

[4]– ينظر : الطبري ، أبو جعفر ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، جامع البيان في تأويل القرآن ، تح : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 1420 هـ – 2000 م ، ج 1 ، ص 157 .

[5]– الماتريدي ، أبو منصور ن محمد بن محمد بن محمود ، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنّة) ، تح : مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1426 هـ – 2005 م ، ج 8 ، ص 239 .

ومن ذلك أيضا قول الواحدي في تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾[الفاتحة:05]: « (وإيّاك نعبد) أي نخصّك ونقصدك بالعبادة ، وهي الطاعة مع الخضوع ، (وإيّاك نستعين) ومنك نطلب المعونة »[1] .

أمّا ممّن عارض ذلك نجد أبا حيان الذي ذكر في ثنايا ردوده على الزمخشري أنّ تقديم ماحقّه التّأخير في الأصل يفيد الاهتمام ، إلّا أنه ذكر الاختصاص في بعض المواضع فقد جاء في تفسيره لقوله تعالى﴿ لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٨ ﴾[الأنفال:08]بعد نقله لكلام الزمخشري : «وذلك على مذهبه في أنّ تقديم المفعول والمجرور يدلّ على الاختصاص والحصر، وذلك عندنا لا يدلّ على ذلك إنّما يدلّ على الاعتناء والاهتمام بما قدّم لا على تخصيص ولا حصر»[2] .

وقد تأثّر أبو حيان ب " ابن عطية " في كتابه : "المحرّر الوجيز " الذي يقول في تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾[الفاتحة:05]: « (إيّاك نعبد) : نطق المؤمن به إقرار بالرّبوبية وتذلّل وتحقيق لعبادة اللّه ، إذ سائر النّاس يعبدون سواه من أصنام وغير ذلك ، وقدّم المفعول على الفعل اهتماما وشأن العرب تقديم الأهمّ »[3]

ويتجلّى ممّا سبق أنّ جلّ الباحثين من علماء البيان وأهل التّفسير يميلون إلى رأي الزمخشري، من خلال استشفافهم إرادة الاختصاص في كثير من التّراكيب التي ورد فيها تقديم ماحقّه التّأخير

[1]- الواحدي ، أبو الحسن ، علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري الشافعي ، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، دار القلم ، الدار الشامية ، دمشق ، بيروت ، ط 1 ، 1415 هـ ، ج 1 ، ص 175 .

[2]- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين ، البحر المحيط في التفسير ، تح : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، 1420 هـ ، ج 5 ، ص 278 .

[3]- ابن عطية الأندلسي ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمان بن تمام المحاربي ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تح : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1422 هـ ، ج 1 ، ص 72 .

الفصـــل الثّاني:

الدّلالة على الاختصاص عند الزّمخشري من خلال تفسيره الكشاف.

تمهيد:

يعدّ الزّمخشري (ت: 538هـ)أحد علماء التّفسير الّذين حاولوا التّفرد في فهم آيات القرآن الكريم دارسا بلاغته ومتّبعا ما سلكه الجرجاني في تطبيقه لنظرية النظم وما يتعلّق بجانب التركيب وخاصّة الجملة وكيف ينظر إليها في السياق: في التقديم والتأخير، في الفصل والوصل ، في الحذف والذّكر إلى غير ذلك من اختصاصات الجملة في سياقاتها المختلفة ..

ويتناول هذا الفصل طرق الدّلالة على الاختصاص عند الزّمخشري من خلال التعبير القرآني في تفسيره " الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل "، وعلى هذا الأساس اعتمد البحث المقارنة بين تفسير صاحب الكشاف وما ذكره بعض المفسرين كالرّازي(ت:606هـ)وابن عطية (ت:742هـ)وأبي حيان الأندلسي (ت:745هـ) والسمين الحلبي(ت:756هـ)والألوسي (ت:1270هـ)وابن عاشور(ت:1393هـ).

1. الاختصاص بالتقديم :

- **تقديم المفعول :**

- قوله تعالى:﴿ وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾ ﴾[البقرة : 40]

يقول الزّمخشري : « وهو من قولك زيدًا رَهَبْتُهُ، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾،وقُرِئَ : (أوفِّ) بالتشديد أي أبالغ في الوفاء بعهدكم ، كقوله:﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا﴾[النمل : 89]»[1] ، ونقل ابن عاشور ماقاله الزمخشري[2].

ويقول ابن عطية في ذلك : «﴿ وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾ ﴾: الاسم إيا والياء ضمير ككاف المخاطب، وقيل إيّاي بجملته هو الاسم ، وهو منصوب بإضمار فعل مؤخر، تقديره : وإيّاي ارهبوا فارهبون، وامتنع أن يتقدر مقدّما لأنّ الفعل إذا تقدّم لم يحسن أن يتّصل به إلّا ضمير خفيف، فكان يجيء فارهبون، والرّهبة يتضمّن الأمر بها معنى التّهديد، وسقطت الياء بعد النون لأنّها رأس آية »[3].

وإلى ذلك ذهب الألوسي والسمين الحلبي ، وأضاف الألوسي: « والمعنى إن كنتم متّصفين بالرّهبة فخصّوني بالرّهبة، وحذف متعلق الرّهبة للعموم أي ارهبون في جميع ما تأتون وتذرون »[4].

وجاء في تفسير الرازي : فاعلم أنّ الرهبة هي الخوف، الخوف من الله تعالى ومن عقابه، فالمرء يجب أن لا يخاف أحدا إلّا الله تعالى، وكذلك في الرّجاء والأمل لأنّ الكلّ بقضاء الله وقدره[5].

---

[1]- الزمخشري ، الكشّاف ، ج1 ، ص131 .

[2]- ينظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج1 ، ص454 .

[3]- ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج1 ، ص134.

[4]- ينظر : الألوسي ، روح المعاني ، ج1 ، ص245 ، السمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ج1 ، ص 314.

[5]- الرازي ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، ج3 ، ص485 .

وفي تفسير أبي حيان :«ارهبون أن أنزل بكم ماأنزلت بمن كان قبلكم من آبائكم من النّقمات التي قد عرفتم من المسخ وغيره »[1].

وهذا يعني أنّ طريق الاختصاص هنا هو التقديم للمفعول، وقد رأى صاحب الكشاف قوله سبحانه ﴿ وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾أوكد في إفادة الاختصاص من قوله ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ لأن الضمير في ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾معمول للفعل نعبد، فهو مفعول به للفعل المذكور، والتقديم للمفعول أفاد الاختصاص، لكن في قوله ﴿ وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾فثمة فعلان ومفعولان، لأن تقدير الكلام هو: إياي ارهبوا فارهبوني، والجملة الثانية توكيد للأولى، وفي الأولى تقدم الضمير (إياي) على فعله فأفاد الاختصاص، وتقوى هذا الاختصاص بالتكرار في الجملة الثانية، وهو ما ليس في جملة ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾لأنها جملة واحدة لا تكرار فيها.

قوله تعالى:﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ١٧٧ ﴾[الأعراف: 177]

جاء في تفسير الكشّاف: «وما ظلموا إلّا أنفسهم بالتكذيب ، وتقديم المفعول به للاختصاص ، وخصّوا أنفسهم بالظلم لم يتعدّها إلى غيرها »[2].

ونقل الرازي وأبو حيان وابن عاشور والسمين الحلبي قول الزمخشري[3].

وفي ذلك قال ابن عطية : « والقول فيه بأنّ ذلك كلّه من عند الله، الهداية منه وبخلقه واختراعه، وكذلك الإضلال، وفي الآية تعجّب من حال المذكورين، ومن أضلّ فقد حتم عليه بالخسران، والثواب والعقاب متعلّق بكسب ابن آدم »[4].

---

[1]- أبو حيان ، البحر المحيط ، ج1 ، ص 285.

[2]- الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ، ص 179.

[3]- ينظر : الرازي ، مفاتيح الغيب(التفسير الكبير) ، ج15 ، ص406 ،وأبو حيان ، البحر المحيط ، ج5 ، ص227 ، وابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج9 ، ص 180 ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ج5 ، ص520.

[4]- ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج2 ، ص479.

وقال الألوسي : « بمعنى: جمعوا بين أمرين قبيحين، التكذيب وظلمهم أنفسهم خاصّة، أي ماظلموا إلّا أنفسهم فإنّ وبالها لا يتخطّاها وفي ذلك تلميح إلى أنّ تكذيبهم بالآيات متضمّن بالظلم بها »[1].

وإفادة الاختصاص هنا أيضا بطريق تقديم المفعول وهو لفظ (أَنْفُسَهُمْ) على فعله، فالظلم مختص بأنفسهم ولم يتعدّ الى غيرها.

- **تقديم الجار والمجرور:**

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥ ﴾[النحل : 05]

يقول الزمخشري : «فإن قلت:تقديم الظرف في قوله ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾مؤذن بالاختصاص، وقد يؤكل من غيرها، قلت:الأكل منها هو الأصل الذي يعتمده الناس في معايشهم. وأما الأكل من غيرها من الدجاج والبط وصيد البر والبحر فكغير المعتدّ به وكالجاريمجريالتفكه. ويحتمل أن طعمتكم منها، لأنكم تحرثون بالبقر فالحبّ والثمار التي تأكلونها منها وتكتسبون بإكراء الإبل وتبيعون نتاجها وألبانها وجلودها»[2].

ويقول الرازي :«فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾يُفِيدُ الْحَصْرَ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَدْ يُؤْكَلُ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَيْضًا مَنْفَعَةُ الْأَكْلِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَنْفَعَةِ اللُّبْسِ، فَلِمَ أَخَرَّ مَنْفَعَتَهُ فِي الذِّكْرِ؟

قُلْنَا: الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْأَكْلَ مِنْهَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي يَعْتَمِدُهُ النَّاسُ فِي مَعَايِشِهِمْ، وَأَمَّا الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِهَا كَالدَّجَاجِ وَالْبَطِّ وَصَيْدِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، فَيُشْبِهُ غَيْرَ الْمُعْتَادِ. وَكَالْجَارِي مَجْرَى التَّفَكُّهِ، وَيُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنَّ غَالِبَ أَطْعِمَتِكُمْ مِنْهَا لِأَنَّكُمْ تَحْرُثُونَ بِالْبَقْرِ وَالْحَبُّ وَالثِّمَارُ الَّتِي تَأْكُلُونَهَا مِنْهَا، وَأَيْضًا تَكْتَسِبُونَ بِإِكْرَاءِ الْإِبِلِ وَتَنْتَفِعُونَ بِأَلْبَانِهَا وَنَتَاجِهَا وَجُلُودِهَا، وَتَشْتَرُونَ بِهَا جَمِيعَ أَطْعِمَتِكُمْ.

وَالْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الثَّانِي: أَنَّ الْمَلْبُوسَ أَكْثَرُ بَقَاءً مِنَ الْمَطْعُومِ، فَلِهَذَا قَدَّمَهُ عَلَيْهِ فِي الذِّكْرِ»[3].

---

[1]- الألوسي ، روح المعاني ، ج5 ، ص 108.

[2] -الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ،ص593.

[3] -الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج19 ،ص175.

وذهب صاحب الدرّ المصون إلى ماذهب إليه الزمخشري[1].

أما ابن عاشور فقد ذهب مذهبا مغايرا في قوله :«وتقديم المجرور في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾للاهتمام، لأنهم شديد والرغبة في أكل اللحوم، وللرعاية على الفاصلة. والإتيان بالمضارع في تأكلون لأن ذلك من الأعمال المتكررة»[2].

وجاء في روح المعاني للألوسي: «وتقديم الظرف للحصر على معنى أن الأكل منها هو المعتاد المعتمد في المعاش من بين سائر الحيوانات فلا يرد الأكل من الدجاج والبط وصيد البر والبحر فإنه من قبيل التفكه، وكذا لا يرد أكل لحم الخيل عند من أباحه لأنه ليس من المعتاد المعتمد أيضا، والحاصل أن الحصر إضافي وبذلك لا يرد أيضا أكل الخبز والبقول ونحوها، ويضم إلى هذا الوجه في التقديم رعاية الفواصل»[3]

أمّا أبو حيان فقد خالف صاحب الكشاف فيما ذهب إليه ، فنجده يقول بعد ذكره لتفسير الزمخشري لمواضع التقديم والتأخير :« والتقديم على العامل عنده يوجب الاختصاص ، وليس كما زعم ... والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير»[4]

ومنه فإنّ طريق الاختصاص في الآية الكريمة هو تقديم الجار والمجرور (ومنها) على الفعل (تأكلون).

قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿٤٤﴾ [ق : 44]

جاء في تفسير الكشاف للزمخشري : «﴿ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾تقديم الظرف يدل على الاختصاص، يعنى: لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم إلا على القادر الذات الذي لا يشغله شأن عن شأن، كما قال تعالى ما خَلْقُكُمْ وَلا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ واحِدَةٍ»[5].

ونقل كلّ من الرازي وابن عاشور والألوسي والسمين الحلبي كلام الزمخشري[6]، أمّا ابن عطية فقد جاء في تفسيره :« وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾كلام معادل لقول الكفرة:

---

[1]- ينظر : السمين الحلبي ، الدرّ المصون، ج7 ،ص191.

[2]-ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج14،ص105.

[3]الألوسي ، روح المعاني ،ج7 ، ص342.

[4]-أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج1،ص29.

[5]- الزمخشري ، الكشاف ، ج4 ، ص393.

[6]- ينظر: الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج28،ص157 ، وابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج26،ص333 ،و الألوسي ، روح المعاني، ج13،ص344، والسمين الحلبي ، الدرّ المصون، ج10،ص38.

ذلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ»[1]،إلّا أنّ أبا حيان الأندلسي خالف الزمخشري في قوله فنجده يذكر تفسيره ثمّ يعقّب عليه بكلامه الأول في سورة الفاتحة أي أنّ التقديم للعناية والاهتمام لا للاختصاص[2].

ومنه فطريق الاختصاص في هذا الموضع عند الزمخشري هوتقديم الجار والمجرور (علينا) على الفعل (يسير)

قوله تعالى:﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾[الأنعام: 90]

يقول الزمخشري في الكشاف :«﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾فاختص هداهم بالاقتداء، ولا تقتد إلا بهم، وهذا معنى تقديم المفعول، والمراد بهداهم طريقتهم في الإيمان بالله وتوحيده وأصول الدين دون الشرائع، فإنها مختلفة وهي هدى، ما لم تنسخ، فإذا نسخت لم تبق هدى، بخلاف أصول الدين فإنها هدى أبدا»[3].

وقال الرازي: «وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ قَوْلَهُ:﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾أَمْرٌ لِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي تَعْيِينِ الشَّيْءِ الَّذِي أَمَرَ اللَّه مُحَمَّدًا أَنْ يَقْتَدِيَ فِيهِ بِهِمْ»[4].

وفي المحرر الوجيز يقول ابن عطية:«ومعنى الاقتداء اتباع الأثر في القول والفعل والسيرة، وإنما يصح اقتداؤه بجميعهم في العقود والإيمان والتوحيد الذي ليس بينهم فيه اختلاف وأما أعمال الشرائع فمختلفة»[5].

أما ابن عاشور فيقول :« ولذلك قدم المجرور وهو فبهداهم على عامله، للاهتمام بذلك الهدى لأنه هو منزلتك الجامعة للفضائل والمزايا، فلا يليق به الاقتداء بهدى هو دون هداهم»[6].

---

[1]- ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج5 ، ص170.

[2]- ينظر :أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج9 ، ص544.

[3]- الزمخشري ، الكشاف ، ج2، ص43.

[4]- الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج13،ص56.

[5]- ابن عطية ، المحرر الوجيز، ج2، ص318.

[6]- ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج7،ص354.

وقال الألوسي:«﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾أي اجعل هداهم منفردا بالاقتداء واجعل الاقتداء مقصورا عليه، .. ففي ذلك تعظيم لهم وتنبيه على أن طريقهم هو الحق الموافق لدليل العقل والسمع،»[1].

ووافق السمين الحلبي الزمخشري فيما ذهب إليه[2]،وخالفه أبو حيان في طريقته، فالتقديم عنده كما سبق أن ذكرنا للعناية والاهتمام[3]

وعليه فطريق الاختصاص عند الزمخشري في الآية الكريمة هو التقديم للجار والمجرور .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾[مريم :09]

يقول الزمخشري : « فإن قلت: لم أخرت الصلة في قوله وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وقدّمت في قوله هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ؟ قلت: هناك قصد الاختصاص وهو محزه، فقيل: هو عليّ هين»[4].

ونقل كلّ من الرازي والسمين الحلبي والألوسي كلام الزمخشري في تفسيره ، أمّا أبو حيان فيذكر قوله ثمّ يعقّب عليه بأنّ تقديم المعمول لا يفيد الاختصاص كما في قوله (إيّاك نعبد)[5]،أما ابن عطية فيقول:« قالَ رَبُّكَ خلق الغلام عَلَيَّ هَيِّنٌ، أي غير بدع فكما خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وأخرجتك من عدم إلى وجود كذلك أفعل الآن»[6]، وفي التحرير والتنوير:«والمقصود من تقريره التمهيد لإبطال التعجب الدال عليه قوله علي هين، فجملة هو علي هين استئناف بياني جوابا لسؤال ناشيء عن قوله كذلك لأن تقرير منشأ التعجب يثير ترقب السامع أن يعرف ما يبطل ذلك التعجب المقرر، وذلك كونه هينا في جانب قدرة الله تعالى العظيمة، ويجوز أن يكون المشار إليه بقوله كذلك هو القول المأخوذ من قال ربك، أي أن قول ربك هو علي هين بلغ غاية الوضوح في بابه بحيث لا يبين بأكثر ما علمت، فيكون جاريا على طريقة التشبيه كقوله تعالى﴿ وَكَذَٰلِكَ

---

[1]- الألوسي ، روح المعاني ، ج4 ، ص205.

[2]- ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج5 ،ص33

[3]- ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج4 ،ص578.

[4]- الزمخشري ، الكشاف ، ج3،ص476.

[5]- ينظر : الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج25،ص97، والسمين الحلبي ، الدر المصون، ج9 ، 40 ، والألوسي ، روح المعاني ، ج11، ص38، وأبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج8 ،ص386.

[6]- ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج4 ، ص6.

جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾وقد تقدم في سورة البقرة [143]. وعلى هذا الاحتمال فجملة هو علي هين تعليل لإبطال التعجب إبطالا مستفادا من قوله كذلك قال ربك، ويكون الانتقال من الغيبة في قولهقال ربك إلى التكلم في قوله هو علي هين التفاتا. ومقتضى الظاهر: هو عليه هين ، والهين- بتشديد الياء-: السهل حصوله»[1].

في آية سورة مريم ﴿ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾اختصاص دلّ عليه تقديم الجار والمجرور (عَلَيَّ) على كلمة (هيّن) والعكس في سورة الروم (وهو أهون عليه)، وذلك لاختصاص ذلك الأمر به،فخلق الولد من العجوز هيّن عليه سبحانه وتعالى لا على غيره.

2- الاختصاص بالعطف :

قوله تعالى:﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ۝٤ ﴾[يوسف : 4]

يقول الزمخشري :«فإن قلت لم أخر الشمس والقمر؟ قلت: أخرهما ليعطفهما على الكواكب على طريق الاختصاص، بياناً لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع، كما أخر جبريل وميكائيل عن الملائكة، ثم عطفهما عليها لذلك»[2]،وذهب الرازي إلى ماذهب إليه صاحب الكشاف[3].

أمّا أبو حيان فجعل تأخُّر الشمس والقمر على الكواكب من باب الترقي من الأدنى إلى الأعلى فيقول :« والذي يظهر أن التأخير إنما هو من باب الترقي من الأدنى إلى الأعلى، ولم يقع الترقي في الشمس والقمر جريا على ما استقر في القرآن من أنه إذا اجتمعا قدمت عليه. قال تعالى: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ ﴾[الرحمان :05]،وقال: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ[القيامة :09] ، ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾[يونس : 05]، وقدمت عليه لسطوع نورها وكبر جرمها وغرابة سيرها، واستمداده منها، وعلو مكانها»[4].

---

[1]- ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج16 ،ص72.

[2] - الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ،ص443.

[3]- ينظر : الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج18، ص419.

[4]- أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج6 ،ص238.

وفي الدرّ المصون :« وقوله:﴿ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ ﴾يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تكونَ الواوُ عاطفةً، وحينئذ يحتمل أن يكون ذلك من باب ذِكْر الخاص بعد العام تفصيلاً؛ لأن الشمسُ والقمر دخلا في قوله ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾فهو كقوله: ﴿ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[البقرة: 98] بعد قوله:﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ﴾، ويُحْتمل أن لا يكون كذلك، وتكون الواوُ لعطفِ المغَاير، فيكون قد رأى الشمس والقمر زيادةً على الأحدَ عشرَ بخلاف الأول، فإنه يكون رأى الأحدَ عشرَ، ومِنْ جملتها الشمس والقمر ... والوجه الثاني: أن تكونَ الواوُ بمعنى مع، إلا أنه مرجوحٌ، لأنه متى أمكن العطفُ من غير ضعفٍ ولا إخلالِ معنىً رَجَح على المعيَّة، وعلى هذا فيكون كالوجه الذي قبله بمعنى أنه رأى الشمسَ والقمرَ زيادةً على الأحد عشر كوكباً»[1]، ولم يذكر كلّ من ابن عطية وابن عاشور والألوسي في تفاسيرهم تأخر الشمس والقمر عن الكواكب والمزية من ذلك.

وطريق الاختصاص عند الزمخشري في الآية الكريمة هو العطف (عطف الشمس والقمر على الكواكب) بيانا لفضلهما ومزيّتهما.

قوله تعالى :﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ٩١ ﴾[المائدة :91]

يقول الزمخشري : «وقوله وَعَنِ الصَّلاةِ اختصاص للصلاة من بين الذكر كأنه قيل: وعن الصلاة خصوصاً»[2].

وذكر أبو حيان والألوسي كلاما مشابها لما جاء به الزمخشري[3].

أما ابن عاشور فيقول : «ويحتمل أن المراد به الذكر القلبي وهو تذكر ما أمر الله به ونهى عنه فإن ذكر ذلك هو ذكر الله كقول عمر بن الخطاب: أفضل من ذكر الله باللسان ذكر الله عند أمره ونهيه. فالشيء الذي يصد عن تذكر أمر الله ونهيه هو ذريعة للوقوع في مخالفة الأمر وفي اقتحامالنهي، وليس المقصود بالذكر في هذه الآية ذكر الله باللسان لأنه ليس شيء منه بواجب عدا ما هو من أركان الصلاة فذلك مستغنى عنه بقوله: وعن الصلاة»[4].

---

[1]- السمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ج6 ،ص436.

[2]- الزمخشري ، الكشاف ، ج1،ص675.

[3]- ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ،ج4،ص358، والألوسي ، روح المعاني ،ج4 ،ص16.

[4]- ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج7،ص28،27.

في الآية اختصاص دلّ عليه عطف الصلاة على ذكر الله وتكرار الحرف (عن) في قوله ﴿ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ كما كرر الفعل في قوله ﴿ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾وذلك تعظيما للصلاة.

قوله تعالى: ﴿ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ ﴾[ال عمران : 200]

يقول الزمخشري في ذلك : « اصبروا على الدين وتكاليفه وَصابِرُوا أعداء اللَّه في الجهاد، أي غالبوهم في الصبر على شدائد الحرب لا تكونوا أقل صبراً منهم وثباتا. والمصابرة: باب من الصبر ذكر بعد الصبر على ما يجب الصبر عليه، تخصيصا لشدته وصعوبته»[1].

ويقول الرازي :« أَمَّا الصَّبْرُ فَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ: أَوَّلُهَا: أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَشَقَّةِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ فِي مَعْرِفَةِ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ وَالنُّبُوَّةِ وَالْمَعَادِ، وَعَلَى مَشَقَّةِ اسْتِنْبَاطِ الْجَوَابِ عَنْ شُبُهَاتِ الْمُخَالِفِينَ. وَثَانِيهَا: أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَشَقَّةِ أَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَالْمَنْدُوبَاتِ. وَثَالِثُهَا: أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَشَقَّةِ الِاحْتِرَازِ عَنِ الْمَنْهِيَّاتِ. وَرَابِعُهَا: الصَّبْرُ عَلَى شَدَائِدِ الدُّنْيَا وَآفَاتِهَا مِنَ الْمَرَضِ وَالْفَقْرِ وَالْقَحْطِ وَالْخَوْفِ، فَقَوْلُهُ: اصْبِرُوا يَدْخُلُ تَحْتَهُ هَذِهِ الْأَقْسَامُ، وَتَحْتَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ أَنْوَاعٌ لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَأَمَّا الْمُصَابَرَةُ فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ تَحَمُّلِ الْمَكَارِهِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَيْرِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ تَحَمُّلُ الْأَخْلَاقِ الرَّدِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْجِيرَانِ وَالْأَقَارِبِ»[2].

وفي المحرر الوجيز: «ثم ختم الله تعالى السورة بهذه الوصاة التي جمعت الظهور في الدنيا على الأعداء، والفوز بنعيم الآخرة، فحض على الصبر على الطاعات وعن الشهوات، وأمر بالمصابرة فقيل: معناه مصابرة الأعداء، قاله زيد بن أسلم، وقيل معناه: مصابرة وعد الله في

[1]- الزمخشري ، الكشاف ، ج1 ،ص460.

[2]- الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج9 ، ص473.

النصر، قاله محمد بن كعب القرظي: أي لا تسأموا وانتظروا الفرج، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: انتظار الفرج بالصبر عبادة»[1] ، وذكر أبو حيان وابن عاشور كلاما مشابها لذلك[2].

أمّا الألوسي فقال: «اصْبِرُوا أي احبسوا نفوسكم عن الجزع مما ينالها، والظاهر أن المراد الأمر بما يعم أقسام الصبر الثلاثة المتفاوتة في الدرجة الواردة في الخبر، وهو الصبر على المصيبة والصبر على الطاعة والصبر عن المعصية وَصابِرُوا أي اصبروا على شدائد الحرب مع أعداء الله تعالى صبرا أكثر من صبرهم، وذكره بعد الأمر بالصبر العام لأنه أشدّ فيكون أفضل»[3].

طريق الاختصاص على الوجه الذي ذكره الزمخشري عطف الخاص (المصابرة) في فعل الأمر (صابروا) على العام (الصبر) في فعل الأمر (اصبروا) تخصيصا لشدته وصعوبته .

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ ﴾[المائدة : 02]

يقول الزمخشري: « وأمّا القلائد ففيها وجهان: أحدهما أن يراد بها ذوات القلائد من الهدي وهي البدن، وتعطف على الهدي للاختصاص، وزيادة التوصية بها لأنّها أشرف الهدي، كقوله (وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ) كأنّه قيل: والقلائد منها خصوصا »[4].

أما في مفاتيح الغيب يقول الرازي: قوله لاتحلّوا شعائر الله أي لا تخلّوا بشيء من شعائر الله وفرائضه التي حدّها لعباده وأوجبها عليهم، وعلى هذا القول فشعائر الله عامٌّ في جميع تكاليفه

[1]- ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج1 ،ص559.
[2]- ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج3 ،ص485، وابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج4 ،ص208.
[3]- الألوسي ، روح المعاني ، ج2 ،ص384.
[4]- الزمخشري ، الكشاف ، ج1 ، ص602.

غير مخصوص بشيء معين، والقلائد:جمع قلادة وهي التي تشدّ عنق البعير وغيره وهي مشهورة ثم نقل كلام الزمخشري في خصوصية القلائد[1].

وجاء في المحرر الوجيز : « أمّا الهدي فلا خلاف أنّه ماأُهدي من النعم إلى بيت الله، وقصدت به القربة فأمر الله أن لا يستحل ويغار عليه، واختلف الناس في القلائد، فحكى الطبري عن ابن عباس أنّ القلائد هي الهدي المقلد وأنّ الهدي إنّما يسمى هديا ما لم يقلّد فكأنّه قال: ولا "الهدي" الذي يقلّد والمقلّد منه [2]»، ونقل أبو حيان كلام ابن عطية في تفسيره [3].

أمّا ابن عاشور فيقول: « والهدي والقلائد من الشعائر الذوات، فعطف الشهر الحرام والهدي وما بعدهما من شعائر الله عطف الجزئي على كليه للاهتمام به »[4].

أمّا الألوسي فيقول : « لما بين سبحانه حرمة إحلال الحرم الذي هو من شعائر الحجّ عقب جلّ شأنه ببيان إحلال سائر الشعائر، وهو جمع شعرة، وهي اسم لما أشعر أي جُعِل شعارا وعلامة للنسك من مواقف الحجّ ومرامي الجمار والطواف والمسعى والأفعال التي هي علامات الحاجّ يُعرف بها من الإحرام والطواف والسعي والحلق والنّحر، وإضافتها إلى الله تعالى لتشريفها وتهويل الخطب في إحلالها ، والمراد منه التهاون بحرمتها ، وأن يحال بينها وبين المتنسّكين بها »[5].

[1]- ينظر : الرازي ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، ج11 ، ص280.
[2]- ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج2 ، ص146.
[3]- ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ج4 ،ص166.
[4]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج6، ص82.
[5]- الألوسي ، روح المعاني ، ج3 ، ص227.

وقال صاحب الدرّ المصون: « ولا القلائد: ولا ذوات القلائد، ويجوز أن يكون المراد القلائد حقيقة ويكون فيه مبالغة في النهي عن التعرض للهدي المقلّد ، فإنّه إذا نهى عن قلادته أن يتعرّض له فبطريق الأولى أن ينهى عن التعرض للهدي المقلّد بها »[1].

طريق الاختصاص على الوجه الذي ذكره الزمخشري عطف الخاص (القلائد) على العام (الهدي) من باب قوله تعالى (حَافِظُوا عَلَى الصَلَوَاتِ والصَلاَةِ الوُسْطَى).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩ ﴾[البقرة : 8 - 9]

جاء في تفسير صاحب الكشّاف: فإن قُلْتَ : لم اختصّ بالذّكر الإيمان بالله والإيمان باليوم الآخر؟ قُلْتُ: اختصاصهما بالذكر كشف عن إفراطهم في الخبث وتماديهم في الدّعارة لأنّ القوم كانوا يهودا، وإيمان اليهود بالله ليس بإيمان لقولهم (عُزَيْرُ ابْنُ اللّهِ)، وكذلك إيمانهم باليوم الآخر، لأنّهم يعتقدونه على خلاف صفته، فكان قولهم: (آمنّا بالله واليوم الآخر) خبثا مضاعفا وكفرا موجها، والمعنى في الآية الموالية: يخادعون الذين آمنوا بالله، أي كانوا يخادعونهم عن أغراض لهم ومقاصد منها متاركتهم وإعفاؤهم عن المحاربة، وفائدة هذه الطريقة هي قوة الاختصاص[2].

لَمْ يأت التعبير القرآني على النحو: ومن الناس من يقول آمنا وما هم بمؤمنين، بل ذكر قسمين من أقسام الإيمان (الإيمان بالله واليوم الآخر) وفي ذلك اختصاص دلّ عليه عطف الخاص على العام

[1]- السمين الحلبي، الدر المصون، ج4، ص186.

[2]- ينظر : الزمخشري ، الكشّاف ، ج1 ، ص 55 ، 58 .

وذهب أبو حيان والسّمين الحلبي إلى ما قاله صاحب الكشّاف[1].

وذكر الرّازي أنّ قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِاليَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ): جاء في وصف المنافقين ، لأنّ الإيمان قول وفعل معا، وهم في الحقيقة يخدعون أنفسهم، لأنّ الله تعالى كان يدفع ضرر خداعهم عن المؤمنين ويصرفه إليهم كقوله عزّ وجلّ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾[النساء : 148][2].

وذكر ابن عطية وابن عاشور والألوسي كلاما مشابها لما قاله الرّازي[3]

قوله تعالى:﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴿٦٨﴾ ﴾[الرحمان :68]

يقول الزمخشري : «فإن قلت: لم عطف النخل والرمان على الفاكهة وهما منها؟ قلت: اختصاصا لهما وبيانا لفضلهما، كأنهما لما لهما من المزية جنسان آخران»[4].

وذكر كلّ من ابن عاشور والألوسي والسمين الحلبي كلاما مشابها لما جاء به صاحب الكشاف[5].

ويرى ابن عطية و أبو حيان أنّ تكراره للنخل والرمّان لأنّهما ليسا من الفاكهة[6].

أمّا الرازي فيقول :«وذلك لأن الفاكهة أرضية نحوه الْبِطِّيخِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَرْضِيَّاتِ الْمَزْرُوعَاتِ وَشَجَرِيَّةٌ نَحْوَ النخل وغيره من الشجريات،..، وَذَكَرَ مِنْهَا نَوْعَيْنِ وَهُمَا الرَّمَّانُ وَالرُّطَبُ لِأَنَّهُمَا مُتَقَابِلَانِ فَأَحَدُهُمَا حُلْوٌ وَالْآخَرُ غَيْرُ حُلْوٍ وَكَذَلِكَ أَحَدُهُمَا حَارٌّ وَالْآخَرُ بَارِدٌ وَأَحَدُهُمَا فَاكِهَةٌ وَغِذَاءٌ، وَالْآخَرُ فَاكِهَةٌ، وَأَحَدُهُمَا مِنْ فَوَاكِهِ الْبِلَادِ الْحَارَّةِ وَالْآخَرُ مِنْ فَوَاكِهِ الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ،

---

[1]- ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ج1 ، ص92 ، السمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ج1 ، ص 125 .

[2]- ينظر : الرّازي ، مفاتيح الغيب(التفسير الكبير) ، ج2 ، ص301 ، 304.

[3]- ينظر: ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج1 ، ص 90 ، وابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج1 ، ص 263 ، والألوسي ، روح المعاني ، ج 12، ص 145 .

[4]- الزمخشري ، الكشاف ، ج4،ص453.

[5]-ينظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج27،ص273، والألوسي ، روح المعاني ،ج14،ص121، والسمين الحلبي ، الدرّ المصون ،ج10،ص184.

[6]- ينظر: ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج5،ص235، وأبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط، ج10،ص70.

وَأَحَدُهُمَا أَشْجَارُهُ فِي غَايَةِ الطُّولِ وَالْآخَرُ أَشْجَارُهُ بِالضِّدِّ وَأَحَدُهُمَا مَا يُؤْكَلُ مِنْهُ بَارِزٌ ومالا يُؤْكَلُ كَامِنٌ، وَالْآخَرُ بِالْعَكْسِ فَهُمَا كَالضِّدَّيْنِ وَالْإِشَارَةُ إِلَى الطَّرَفَيْنِ تَتَنَاوَلُ الْإِشَارَةَ إِلَى مَا بَيْنَهُمَا»[1]

ومنه فطريق الاختصاص عند الزمخشري في الآية الكريمة عطف الخاص على العام أو الجزء على الكلّ

3- الاختصاص بالتكرار :

ومن ذلك قول الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ ﴾[البقرة : 133] :«إلها واحدا بدل من إله آبائك كقوله تعالى:﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾[العلق:15-16] ، أو على الاختصاص أي نريد بإله آبائك إلها واحدا ونحن له مسلمون حال من فاعل نعبد ، أو من مفعوله ، لرجوع الهاء إليه في له، ويجوز أن تكون جملة معطوفة على نعبد، وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنّا له مسلمون مخلصون التّوحيد أو مذعنون» [2].

وذهب كلّ من الرّازي والألوسي إلى ماذهب إليه الزّمخشري[3]، ويقول ابن عطية :«﴿ وَإِلَٰهَ ﴾بدل من آلِهَتِكَ، وكرر لفائدة الصفةبالصفة بالوحدانية، وقيل إلَهًا حال وهذا قول حسن، لأنّ الغرض إثبات حال الوحدانية، ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ابتداء وخبر، أي كذلك كنّا نحن ونكون، ويحتمل أن يكون في موضع الحال والعامل ﴿نَعْبُدُ﴾، والتّأويل الأول أمدح»[4] .

ويضيف ابن عاشور بعد نقله لكلام الزّمخشري في النصب على الاختصاص والعطف على جملة نَعْبُدُ :«جيء بها اسمية لإفادة ثبات الوصف لهم ودوامه بعد أن أفيد بالجملة الفعلية المعطوف عليها معنى التجدّد والاستمرار»[5] .

---

[1]- الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج29،ص380.

[2]- الزمخشري ، الكشّاف ، ج1 ص193 ، 194 .

[3]- ينظر : الرّازي فخر الدّين ، أبو عبد اللّه محمد بن الحسن بن الحسين التّيمي ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط3، 1420 هـ ، ج4 ، ص68 ،اولألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،ج1 ، ص 388 .

[4]- ابن عطية الأندلسي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج1 ، ص213 .

[5]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص734.

أما أبو حيان والسمين الحلبي فقد جمعا بين قول الزمخشري وابن عطيّة في الآية الكريمة[1] .

ويتّضح ممّا سبق أنّ التعبير في الآية الكريمة أفاد الاختصاص وقد دلّ عليه تكرار لفظ الألوهية مقيدا بالوحدانية، وجاز القول أنه بطريق الحالية أو البدلية

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ ﴿٦١﴾ ﴾[غافر:61]

يقول الزمخشري: «فإن قلت: فلو قيل:ولكن أكثرهم، فلا يتكرر ذكر الناس؟ قلت: في هذا التكرير تخصيص لكفران النعمة بهم، وأنهم هم الذين يكفرون فضل الله ولا يشكرونه، كقوله: إِنَّ الْإِنْسانَ لَكَفُورٌ، إِنَّ الْإِنْسانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ، إِنَّ الْإِنْسانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ»[2].

وإلى ذلك ذهب الألوسي في روح المعاني :« لجهلهم بالمنعم وإغفالهم مواقع النعم، وتكرير الناس لتخصيص الكفران بهم، وذلك من إيقاعه على صريح اسمهم الظاهر الموضوع موضع الضمير الدال على أنه من شأنهم وخاصتهم في الغالب»[3]،ونقل أبو حيان كلام الزمخشري في تفسيره[4].

وفي تفسير الرازي:«وَالْمُرَادُ أن فضل الله على الخلق كثيرا جِدًّا وَلَكِنَّهُمْ لَا يَشْكُرُونَهُ»[5].

أما ابن عاشور فيقول في تفسيره :«والاستدراك بلكن ناشىء عن لازم لذو فضل على الناس لأن الشأن أن يشكر الناس ربهم على فضله فكان أكثرهم كافرا بنعمه، وأي كفر للنعمة أعظم من أن يتركوا عبادة خالقهم المتفضل عليهم ويعبدوا ما لا يملك لهم نفعا ولا ضرا، وخرج ب أكثر الناس الأقل وهم المؤمنون فإنهم أقل ولو أعجبك كثرة الخبيث [المائدة: 100]. والعدول عن ضمير (الناس) في قوله: ولكن أكثر الناس لا يشكرون إلى الاسم الظاهر ليتكرر

---

[1]- ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج1 ، ص 642،643 ،والسّمين الحلبي ، أبو العباس ، شهاب الدين احمد بن يوسف بن عبد الدائم ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، نح : احمد محمد الخراط ،دارالقلم ، دمشق ،ج2 ، ص132، 133 .

[2]- الزمخشري ، الكشاف ، ج4 ،ص176.

[3]- الألوسي ، روح المعاني ، ج12،ص335.

[4] - ينظر : أبو حيان الأندلسي ، ج9 ،ص269.

[5]- الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج27 ، ص529.

لفظ الناس عند ذكر عدم الشكر كما ذكر عند التفضل عليهم فيسجل عليهم الكفران بوجه أصرح»[1].

أمّا السمين الحلبي فلم يرد حديثه عن قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ ﴾في سورة غافر ، لكنّه يقول في تفسيرها في موضع آخر [البقرة : 243] : «قوله:﴿ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ﴾هذا استدراكٌ مِمَّا تَضَمَّنَهُ قولُهُ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾، لأنَّ تقديرَه: فيجِبُ عليهم أَنْ يشكُروا لتفضُّلِهِ عليهم بالإيجادِ والرزق، ولكنَّ أكثرَهم غيرُ شاكرٍ»[2].

وطريق الاختصاص في الآية الكريمة أفاده تكرار لفظ (الناس) لاختصاصهم بكفران فضل الله ونعمه،وجاز القول أن طريقه الإظهار بدل الإضمار

قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١٨ ﴾[آل عمران : 18]

يقول الزمخشري :«فإن قلت: لم كرر قوله:﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾؟قلت: ذكره أوّلا للدلالة على اختصاصه بالوحدانية، وأنه لا إله إلا تلك الذات المتميزة، ثم ذكره ثانيا بعد ما قرن بإثبات الوحدانية إثبات العدل، للدلالة على اختصاصه بالأمرين، كأنه قال: لا إله إلا هذا الموصوف بالصفتين »[3].

وفي مفاتيح الغيب يقول الرازي :«ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾وَالْفَائِدَةُ فِي إِعَادَتِهِ وُجُوهٌ الْأَوَّلُ: أَنَّ تَقْدِيرَ الْآيَةِ: شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَإِذَا شَهِدَ بِذَلِكَ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، .. الثَّانِي: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ شَهِدَ أَنَّهُ لا إله إلا هو وشهدت الملائكة وأولوا الْعِلْمِ بِذَلِكَ صَارَ التَّقْدِيرُ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ فَقُولُوا أَنْتُمْ عَلَى وَفْقِ شَهَادَةِ اللَّهِ وَشَهَادَةِ الْمَلَائِكَةِ وَأُولِي الْعِلْمِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَكَانَ الْغَرَضُ مِنَ الْإِعَادَةِ الْأَمْرَ بِذِكْرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَفْقِ تِلْكَ الشَّهَادَاتِ الثَّالِثُ: فَائِدَةُ هَذَا التَّكْرِيرِ الْإِعْلَامُ بِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَبَدًا فِي تَكْرِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، .. الرَّابِعُ: ذَكَرَ قَوْلَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَوَّلًا: لِيُعْلِمَ أَنَّهُ لَا تَحِقُّ الْعِبَادَةُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، وَذَكَرَهَا ثَانِيًا: لِيُعْلِمَ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ لَا يجوز وَلَا يَظْلِمُ »[4].

---

[1]- ابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج24، ص186.

[2]- السمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ج2 ، ص507.

[3]- الزمخشري ، الكشاف ،ج1 ،ص345،346.

[4] - الرازي ، مفاتيح الغيب ،ج7 ،ص170،171.

وذكر السمين الحلبي قول الزمخشري في تفسيره[1].

ويقول أبو حيان :«﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾كرر التهليل توكيدا وقيل: الأول شهادة الله، والثاني شهادة الملائكة وأولي العلم، وهذا بعيد جدا لأنه يؤدي إلى قطع الملائكة عن العطف على الله تعالى، وعلى إضمار فعل رافع، أو على جعلهم مبتدأ، وعلى الفصل بين ما يتعلق بهم وبين التهليل بأجنبي، وهو قوله: قائما بالقسطوقيل: الأول جار مجرى الشهادة، والثاني جار مجرى الحكم وقيل: هذا الكلام ينطوي على مقدمتين، وهذا هو نتيجتهما، فكأنه قال: شهد الله والملائكة وأولو العلم وما شهدوا به حق فلا إله إلا هو حق، فحذف إحدى المقدمتين للدلالة عليها، وهذا التقدير كله لا يساعد عليه اللفظ »[2].

وفي التحرير والتنوير :« وقوله: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾تمجيد وتصديق، نشأ عن شهادة الموجودات كلها له بذلك فهو تلقين الإقرار له بذلك على نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦ ﴾[الأحزاب: 56] أي اقتداء بالله وملائكته، على أنه يفيد مع ذلك تأكيد الجملة السابقة، وبمهد لوصفه تعالى بالعزيز الحكيم »[3].

ويقول الألوسي :«﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾تكرير للمشهود به للتأكيد، وفيه إشارة إلى مزيد الاعتناء بمعرفة أدلته لأن تثبيت المدعى إنما يكون بالدليل، والاعتناء به يقتضي الاعتناء بأدلته ولينبني عليه قوله تعالى: الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ فيعلم أنه المنعوت بهما، وقيل: لا تكرار لأن الأول شهادة الله تعالى وحده، والثاني شهادة الملائكة، وأولي العلم »[4].

في الآية اختصاص دلّ عليه تكرار التهليل ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾للدلالة على اختصاصه سبحانه وتعالى بالوحدانية .

4- الاختصاص بالإضافة :

قوله تعالى:﴿ سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ ﴾[الصافات : 180]

---

[1]- ينظر : السمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ج3،ص82.

[2]- أبو حيان الأندلسي ، ج3،ص65،66.

[3]- ابن عاشور ، التحريروالتنوير ، ج3،ص187.

[4]- الألوسي ، روح المعاني ، ج2،ص102.

يقول الزمخشري : «أضيف الرب إلى العزة لاختصاصه بها كأنه قيل: ذو العزة، كما تقول صاحب صدق، لاختصاصه بالصدق. ويجوز أن يراد أنه ما من عزة لأحد من الملوك وغيرهم إلا وهو ربها ومالكها»[1].

ويقول الرازي:«وَقَوْلُهُ:﴿ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ ﴾يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى جَمِيعِ الْحَوَادِثِ، لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي قَوْلِهِ: الْعِزَّةِ تُفِيدُ الِاسْتِغْرَاقَ، وَإِذَا كَانَ الْكُلُّ مُلْكًا لَهُ وَمِلْكًا لَهُ لَمْ يَبْقَ لِغَيْرِهِ شَيْءٌ، فَثَبَتَ أَنَّ قَوْلَهُ:سُبْحانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ كَلِمَةٌ مُحْتَوِيَةٌ عَلَى أَقْصَى الدَّرَجَاتِ وَأَكْمَلِ النِّهَايَاتِ فِي مَعْرِفَةِ إِلَهِ الْعَالَمِ وَالْمُهِمُّ الثَّانِي: مِنْ مُهِمَّاتِ الْعَاقِلِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّهُ كَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَامِلَ نَفْسَهُ وَيُعَامِلَ الْخَلْقَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَوِيَّةِ »[2].

أمّا ابن عطية فيقول :«والْعِزَّةِ في قوله ﴿ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ ﴾هي العزة المخلوقة الكائنة، للأنبياء والمؤمنين وكذلك قال الفقهاء من أجل أنها مربوبة، وقال محمد بن سحنون وغيره: من حلف بعزة الله فإن كان أراد صفته الذاتية فهي يمين، وإن كان أراد عزته التي خلقها بين عباده وهي التي في قوله رَبِّ الْعِزَّةِ فليست بيمين »[3].

ونقل كلّ من أبي حيان والألوسي والسمين الحلبي كلام الزمخشري في تفسيره[4].

ويقول ابن عاشور :«ورب هنا بمعنى: مالك. ومعنى كونه تعالى مالك العزة: أنه منفرد بالعزةالحقيقة وهي العزة التي لا يشوبها افتقار، فإضافة رب إلى العزة على معنى لام الاختصاص كما يقال: صاحب صدق، لمن اختص بالصدق وكان عريقا فيه »[5].

الاختصاص في الآية الكريمة عند الزمخشري دلّ عليه إضافة (ربِّ) إلى العزّة لاختصاصه سبحانه وتعالى بها فهو المعزّ لمن يشاء .

---

[1]- الزمخشري ، الكشاف ، ج4 ، ص69.

[2] - الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج26 ،ص364.

[3]- ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج4 ،ص490.

[4]- ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج12، ص132، والألوسي ، روح المعاني ، ج12 ،ص150، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ج9 ،ص341.

[5]- ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج23، ص199.

5- الاختصاص بالضمير :

قوله تعالى:﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ قَتُورٗا ١٠٠﴾[الإسراء : 100]

يقول الزمخشري : «لَوْ حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلا بد من فعل بعدها في ﴿ لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾وتقديره لو تملكون، فأضمر تملك إضمارا على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل، وهو أنتم، لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فأنتم: فاعل الفعل المضمر، وتملكون: تفسيره ، هذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب. فأمّا ما يقتضيه علم البيان، فهو: أنّ أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ»[1]

ويقول الرازي:« قَوْلُهُ:﴿ لَوْ أَنْتُمْ ﴾فِيهِ بَحْثٌ يَتَعَلَّقُ بِالنَّحْوِ وَبَحْثٌ آخَرُ يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الْبَيَانِ، أَمَّا الْبَحْثُ النَّحْوِيُّ: فَهُوَ أَنَّ كَلِمَةَ «لَوْ» مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ لِأَنَّ كَلِمَةَ «لَوْ» تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِلِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ وَالِاسْمُ يَدُلُّ عَلَى الذَّوَاتِ وَالْفِعْلُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْآثَارِ وَالْأَحْوَالِ وَالْمُنْتَفِي هُوَ الْأَحْوَالُ وَالْآثَارُ لَا الذَّوَاتُ فَثَبَتَ أَنَّ كَلِمَةَ «لَوْ» مُخْتَصَّةٌ بِالْأَفْعَالِ وَأَنْشَدُوا قَوْلَ الْمُتَلَمِّسِ:

لَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي ... نَصَبْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينِ مَأْتَمَا

وَالْمَعْنَى لَوْ أَرَادَ غَيْرُ أَخْوَالِي وَأَمَّا الْبَحْثُ الْمُتَعَلِّقُ بِعِلْمِ الْبَيَانِ فَهُوَ أَنَّ التَّقْدِيمَ بِالذِّكْرِ يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِيصِ فَقَوْلُهُ: أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ هُمُ الْمُخْتَصُّونَ بِهَذِهِ الْحَالَةِ الْخَسِيسَةِ وَالشُّحِّ الْكَامِلِ»[2].

أما ابن عطية فيقول :«حكم لو أن يليها الفعل إما مظهرا وإما مضمرا يفسره الظاهر بعد ذلك، فالتقدير هنا، قل لو تملكون خزائن، ف أَنْتُمْ رفع على تبع الضمير، و «الرحمة» في

[1]- الزمخشري ، الكشاف ، ج2، ص696.

[2] - الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج21،ص 413.

هذه الآية المال والنعم التي تصرف في الأرزاق، ومن هذا سميت رَحْمَةِ، والْإِنْفاقِ المعروف ذهاب المال وهو مؤد إلى الفقر، فكأن المعنى خشية عاقبة الإنفاق»[1].

وذهب أبو حيان مذهبا مغايرا في تفسيره :«والتقدير قل لو كنتم أنتم تملكون فظاهر هذا التخريج أنه حذف كنتم برمته وبقي أنتم توكيدا لذلك الضمير المحذوف مع الفعل»[2].

وفي التحرير والتنوير :«والمعنى: لو أنتم اختصصتم بملك خزائن رحمة الله دون الله لما أنفقتم على الفقراء شيئا. وذلك أشد في التقريع وفي الامتنان بتخييل أن إنعام غيره كالعدم»[3].

وذكر الألوسي والسمين الحلبي كلاما مشابها لما سبق[4].

وعليه فطريق الاختصاص في الآية الكريمة وقوع الضمير المنفصل (أنتم) بعد (لَوْ) لاختصاص الناس بالشح والبخل .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾ ﴾[التوبة: 104]

يقول الزمخشري في ذلك :«﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ ﴾قبل أن يُتاب عليهم وتقبل صدقاتهم أنّ الله هو يقبل التوبة إذا صحّت، ويقبل الصّدقات إذا صدرت عن خلوص النّية وهو التخصيص والتّأكيد ، وأنّ الله من شأنه قبول توبة التّائبين، وقيل: معنى التخصيص في "هو" أنّ ذلك ليس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،إنّما الله سبحانه هو الذي يقبل التوبة ويردّها ،فاقصدوه بها ،ووجّهوها إليه »[5]

[1] – ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج3 ، ص488.

[2]– أبو حيان الاندلسي ، البحر المحيط ، ج7،ص118.

[3]– ابن عاشور، التحرير والتنوير ، ج15، ص223.

[4]– ينظر: الألوسي ، روح المعاني ، ج6 ، ص170، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ج7 ،ص417.

[5]– الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ، ص 308.

وذكر الرّازي وأبو حيان والألوسي قول صاحب الكشاف[1].

وفي تفسير ابن عطية: « وقوله (هو) تأكيد لانفراد الله بهذه الأمور وتحقيق لذلك ، لأنّه لو قال إنّ الله يقبل التوبة لاحتمل ذلك أن يكون قبول رسوله قبولا منه، فبيّنت الآية أنّ ذلك ممّا لا يصل إليه نبيّ ولا ملك »[2].

أمّا ابن عاشور فيقول:« وكانت جملة: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ ﴾مستأنفة استئنافا ابتدائيا على طريقة الاستطراد، لترغيب أمثال أولئك في التوبة ممّن تأخّروا عنها، وكان ضمير ألم يعلموا عائدا إلى ماهو معلوم من مقام التنزيل وهو الكلام على أحوال الأمة ، وكان الاستفهام إنكاريا [3]».

وقال السمين الحلبي:« والظاهر أن "عن" هنا للمجاوزة على بابها، والمعنى يتجاوز عن عباده بقبول توبتهم، فإذا قلت: أخذت العلم عن زيد فمعناه المجاوزة، وإذا قلت منه، فمعناه ابتداء الغاية»[4].

طريق الاختصاص في الآية الكريمة هو الفصل بالضمير هو، فلم يقل (يقبل التوبة) بل قال ﴿ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ ﴾ليؤكد أنّ الله وحده يختص بالتوبة على عباده دون غيره.

6- الاختصاص بالابتداء :

قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾[المزمل :20]

يقول الزمخشري في ذلك : «﴿ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ولا يقدر على تقدير الليل والنهار ومعرفة مقادير ساعاتهما إلا الله وحده، وتقديم اسمه عز وجل مبتدأ مبنيا عليه يقدّر: هو الدال

[1]- ينظر : الرازي ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، ج16 ، ص140 ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ج5 ، ص500 ، الألوسي ، روح المعاني ، ج6 ، ص 15.

[2]- ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج3 ، ص79.

[3]- ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج11 ، ص 24.

[4]- السمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ج6 ، ص 118.

على معنى الاختصاص بالتقدير، والمعنى: أنكم لا تقدرون عليه»[1]،أما الرازي فيقول :«قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾يَعْنِي أَنَّ الْعَالِمَ بِمَقَادِيرِ أَجْزَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَيْسَ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى »[2].

ويقول ابن عطية :«ومعنى الآية: أن الله تعالى يعلم أنك تقوم أنت وغيرك من أمتك قياما مختلفا فيه، مرة يكثر ومرة يقل، ومرة أدنى من الثلثين، ومرة أدني من الثلث، وذلك لعدم تحصيل البشر لمقادير الزمن مع عدم النوم، وتقدير الزمان حقيقة إنما هو لله تعالى، وأما البشر فلا يحصي ذلك فتاب الله عليهم »[3].

وفي التحرير والتنوير :«جملة ﴿ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾أي قد علمها الله كلها وأنبأه بها»[4]،ونقل كلّ من الألوسي والسمين الحلبي كلام الزمخشري في تفسيره[5]،أمّا أبو حيان فيخالف الزمخشري في مذهبه ويقول أنّ الاختصاص في الآية إنّما استفيد من سياق الكلام لا من تقديم المبتدأ[6].

ومنه فطريق الاختصاص عند الزمخشري في الآية الكريمة الابتداء : تقديم لفظ الجلالة (المبتدأ) وذلك لاختصاصه عزّ وجلّ بتقدير الليل والنهار.

قوله تعالى :﴿ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ١٩٥ ﴾[آل عمران: 195]

يقول الزمخشري : «وعِنْدَهُ مثل: أن يختص به وبقدرته وفضله، لا يثيبه غيره ولا يقدر عليه، كما يقول الرجل: عندي ما تريد، يريد اختصاصه به وبملكه وإن لم يكن بحضرته. وهذا تعليم من اللّه كيف يدعى وكيف يبتهل إليه ويتضرّع»[7].

وذهب أبو حيان إلى ماذهب إليه الزمخشري[8].

---

[1]- الزمخشري ، الكشاف ، ج4،ص643.

[2]- الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج30،ص694.

[3]- ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج5 ،ص390.

[4]- ابن عاشور ،التحرير والتنوير ،ج29 ، ص281.

[5]- ينظر: الألوسي ، روح المعاني ، ج15،ص123، السمين الحلبي ، الدر المصون ،ج10 ،ص530.

[6]- ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج10،ص320.

[7]- الزمخشري ، الكشاف ، ج1 ،ص457.

[8] ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج3 ،ص480 ، 481.

ويقول الرازي :«ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ﴾وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِيَكُونَ ذَلِكَ الثَّوَابُ فِي غَايَةِ الشَّرَفِ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَانَ قَادِرًا عَلَى كُلِّ الْمَقْدُورَاتِ، عَالِمًا بِكُلِّ الْمَعْلُومَاتِ، غَنِيًّا عَنِ الْحَاجَاتِ، كَانَ لَا مَحَالَةَ فِي غَايَةِ الْكَرَمِ وَالْجُودِ وَالْإِحْسَانِ، فَكَانَ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ»[1].

وجاء في الدر المصون: «وقوله: ﴿ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ﴾الأحسنُ أن يرتفعَ ﴿ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ﴾على الفاعلية بالظرفِ قبله، لاعتماده على المبتدأ قبله، والتقدير: والله استقر عنده حسنُ الثواب، ويجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأ والظرفُ قبلَه خبرُه، والجملة خبرُ الأول، وإنما كان الوجهُ الأولُ أحسنَ لأنَّ فيه الإِخبارَ بمفرد وهو الأصلُ، بخلافِ الثاني فإنَّ الإِخبار فيه بجملة»[2].

ويقول الألوسي :«وقوله سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ﴾تذييل مقرر لمضمون ما قبله، والاسم الجليل مبتدأ خبره عِنْدَهُ وحُسْنُ الثَّوابِ مرتفع بالظرف على الفاعلية لاعتماده على المبتدأ، أو هو مبتدأ ثان والظرف خبره، ولجملة خبر المبتدأ الأول، والكلام مخرّج مخرج قول الرجل:عندي ما تريد يريد اختصاصه به وتملكه له، وإن لم يكن عنده فليس معنى عنده حُسْنُ الثَّوابِ أن الثواب بحضرته وبالقرب منه على ما هو حقيقة لفظ عنده، بل مثل هناك كونه بقدرته وفضله بحيث لا يقدر عليه غيره بحال الشيء يكون بحضرة أحد لا يدعيه لغيره، والاختصاص مستفاد من هذا التمثيل حتى لو لم يجعل حُسْنُ الثَّوابِ مبتدأ مؤخرا كان الاختصاص بحاله، وقد أفادت الآية مزيد فضل المهاجرين ورفعة شأنهم»[3].

طريق الاختصاص عند الزمخشري في هذه الآية دلّ عليه الابتداء بلفظ الجلالة لاختصاصه سبحانه وتعالى بالثواب فهو الذي يثيب عباده ولا أحد غيره ، وقوى هذا الاختصاص تقديم الظرف (عند) المتعلق بالخبر على المبتدأ (حسن الثواب) .

قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَاۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٩٢ ﴾[الأعراف : 92]

[1] -الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج9 ، ص471.

[2] -السمين الحلبي ، الدرّ المصون ،ج3 ، ص544.

[3] - الألوسي ، روح المعاني ، ج2 ، ص380.

يقول الزمخشري :«﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا﴾: مبتدأ خبره﴿ كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا﴾، وكذلك﴿ كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾، وفي هذا الابتداء معنى الاختصاص، كأنّه قيل: الذين كذّبوا شعيبًا هم المخصوصون بأن أهلكوا واستُؤصِلوا، كأن لم يقيموا في دارهم، لأنّ الذين اتّبعوا شعيبا قد أنجاهم الله، الذين كذّبوا شعيبًا هم المخصوصون بالخسران العظيم، دون أتباعه فإنّهم الرّابحون، وفي هذا الاستئناف والابتداء وهذا التكرير: مبالغة في ردّ مقالة الملإ لأشياعهم ، وتسفيه لرأيهم ، واستهزاء بنصحهم لقومهم واستعظام لما جرى عليهم »[1].

وذهب السمين الحلبي والألوسي لما ذهب إليه الزمخشري [2].

ويقول ابن عطية في ذلك: «﴿ كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا﴾: لفظ فيه للإخبار عن قوة هلاكهم ونزول النّقمة بهم، والتنبيه على العبرة بهم »[3].

وذكر أبو حيان كلاما مشابها لما قاله ابن عطية[4].

وفي تفسير الرّازي: إنّما كرّر قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا ﴾لتعظيم المذلّة لهم وتفظيع مايستحقّون من الجزاء على جهلهم ثمّ بيّن الله أن الذين لم يتّبعوا شعيبا وخالفهم هم الخاسرون[5].

ويقول ابن عاشور : « والتكرير لقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا ﴾للتعديد وإيقاظ السّامعين وهم مشركو العرب ليتّقوا عاقبة أمثالهم في الشرك والتكذيب على طريقة التعريض، كما وقع التّصريح بذلك في قوله تعال:﴿ وَلِلۡكَٰفِرِينَ أَمۡثَالُهَا﴾[محمد : 10]»[6].

وممّا سبق يمكن القول أنّ الابتداء في الجملة الأولى (الذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَنْ لَمَ يَغْنَوْا فِيهَا) لتقوية الحكم ، أمّا في الجملة الثانية (الذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الخَاسِرِينَ) فالإفادة الاختصاص لسببين هما: ضمير الفصل (هم) والتعريف في (الخاسرين)[1]

---

[1]- الزمخشري ، الكشّاف ، ج2 ، ص131.

[2]- ينظر : السمين الحلبي ، ج5 ، ص386 ، والألوسي ، روح المعاني ، ج5 ، ص 8 .

[3]- ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج2 ، ص 430.

[4] - ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ج5 ، ص116.

[5]- ينظر : الرازي ، مفاتيح الغيب(التفسير الكبير) ، ج14 ، ص 320.

[6]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج9، ص13.

7-الاختصاص بالمصدر :

قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾[آل عمران:37]

جاء في تفسير الكشاف : فَتَقَبَّلَهَا رَبُّها فرضي بها في النذر مكان الذّكر بقبول حسن فيه وجهان: أحدهما أن يكون القبول اسم ما تُقُبِّلَ من الشيء، وهو اختصاصه لها بإقامتها مقام الذّكر في النّذر ولم يقبل قبلها أنثى في ذلك، والثاني: أن يكون مصدرا على تقدير حذف المضاف بمعنى: فتقبّلها بذي قبول حسن أي بأمر ذي قبول حسن وهو الاختصاص[2].

ونقل أبو حيان والسمين الحلبي كلام الزمخشري[3].

وفي تفسير ابن عطية :«وقوله تعالى: فَتَقَبَّلَها إخبار لمحمد عليه السلام بأن الله رضي مريم لخدمة المسجد كما نذرت أمها وسنى لها الأمل في ذلك، والمعنى يقتضي أن الله أوحى إلى زكرياء ومن كان هنالك بأنه تقبلها، ولذلك جعلوها كما نذرت، وقوله بِقَبُولٍ مصدر جاء على غير الصدر، وكذلك قوله نَباتاً بعد أنبت»[4]

أمّا في تفسير الرازي:« فإن قيل: فلم لم يقل: فتقبلها ربّها بتقبل حسن حتى صارت المبالغة أكمل ؟ والجواب : أنّ لفظ التقبّل وإن أفاد ماذكرنا إلّا أنّه يفيد نوع تكلّف على خلاف الطبع، أما القَبول فإنّه يفيد معنى القَبول على وفق الطبع فذكر التقبّل ليفيد أنّ ذلك ليس على خلاف الطبع، بل على وفق الطبع، وهذه الوجوه وإن كانت ممتنعة في حقّ الله تعالى إلّا أنّها تدلّ من حيث الاستعارة على حصول العناية العظيمة في تربيتها»[5].

---

[1]- ينظر : الطيبي ، شرف الدين الحسين بن عبد الله ، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب(حاشية الطيبي على الكشاف) ، تح: إيّاد محمد الغوج ، جائزة دبيّ الدولية للقرآن الكريم ،ط1، 1434هـ ، 2013م ،ج6، ص480،479،478.

[2]- ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ج1 ، ص358.

[3]- ينظر: أبو حيان ، البحر المحيط ، ج3 ،ص121 ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ج3 ، ص141.

[4]- ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج1 ،ص425.

[5]- الرازي ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، ج8 ، ص205.

وقال ابن عاشور:« وقوله﴿ بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾: الباء فيه للتأكيد، وأصل نظم الكلام فتقبّلها قبولا حسنا، فأدخلت الباء على المفعول المطلق ليصير كالآلة للتقبّل فكأنّه شيء ثان، وهذا إظهار للعناية بها في هذا القَبول»[1]

وقال الألوسي:«﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾: وهو اختصاصه إيّاها بإفاضة أنواره عليها »[2].

طريق الاختصاص عند الزمخشري هنا المصدرية في لفظ (قَبُولٍ) والدلالة مع الاختصاص المبالغة في العناية بأمر مريم عليها السلام.

8-الاختصاص بالقصر:

قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾[المائدة :55]

جاء في الكشاف :«عقب النهى عن موالاة من تحب معاداتهم ذكر من تحب موالاتهم بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ومعنى «إنما» وجوب اختصاصهم بالموالاة»[3].

يقول الرازي : «فَنَقُولُ: هاهنا وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ لَفْظَ الْوَلِيُّ جَاءَ بِهَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ وَلَمْ يُعَيِّنِ اللَّه مُرَادَهُ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْمَعْنَيَيْنِ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِمَا، فَوَجَبَ دَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ مُتَصَرِّفُونَ فِي الْأُمَّةِ. الثَّانِي: أَنْ نَقُولَ: الْوَلِيُّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بمعنى الناصر، فوجب أن يكون بمعنى التصرف، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى النَّاصِرِ، لِأَنَّ الْوَلَايَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ غَيْرُ عَامَّةٍ فِي كُلِّ الْمُؤْمِنِينَ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ بِكَلِمَةِ إِنَّمَا وَكَلِمَةُ إِنَّمَا لِلْحَصْرِ»[4].

وقال ابن عطية : «الخطاب بقوله:﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ ﴾الآية للقوم الذين قيل لهم ﴿ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ ﴾[المائدة:51] ، وإنَّما في هذه الآية حاصرة يعطي ذلك المعنى»[5].

---

[1]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج3، ص235.

[2]- الألوسي ، روح المعاني ، ج2 ، ص138.

[3] - الزمخشري، الكشاف ، ج1 ، ص648

[4]- الرازي ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، ج12 ، ص383.

[5]- ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج2 ، ص208.

وقد جاء في التحرير والتنوير :«وتفيد هذه الجملة تأكيدا للنهي عن ولاية اليهود والنصارى. وفيه تنويه بالمؤمنين بأنهم أولياء الله ورسوله بطريقة تأكيد النفي أو النهي بالأمر بضده، لأن قوله: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾يتضمن أمرا بتقرير هذه الولاية ودوامها، فهو خبر مستعمل في معنى الأمر، والقصر المستفاد من (إنما) قصر صفة على موصوف قصرا حقيقيا»[1].

وقال الألوسي :«فكأنه قيل: لا تتخذوا أولئك أولياء لأن بعضهم أولياء بعض وليسوا بأوليائكم إنما أولياؤكم الله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وسلّم والمؤمنون فاختصوهم بالموالاة ولا تتخطوهم إلى الغير»[2].

وقال أبو حيان:«لما نهاهم عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، بين هنا من هو وليهم، وهو الله ورسوله. وفسر الولي هنا بالناصر، أو المتولي الأمر، أو المحب. ثلاثة أقوال، والمعنى: لا ولي لكم إلا الله»[3].

في الآية اختصاص أفاده التعبير بأداة الحصر (إنّما) أي وجوب اختصاصهم بالموالاة.

9-الاختصاص بالحرف :

قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣﴾[الأعراف:143]

يقول الزمخشري :«﴿ لِمِيقَٰتِنَا ﴾لوقتنا الذي وقتنا له وحدّدنا. ومعنى اللام الاختصاص، فكأنه قيل: واختص مجيئه بميقاتنا»[4]، وذهب كلّ من أبي حيان الأندلسي وابن عاشور والألوسي والسمين الحلبي مذهب الزمخشري في تفسيره[1].

---

[1]- ابن عاشور الطاهر ، التحرير والتنوير، ج6 ، ص239.

[2]- الألوسي ، رزح المعاني ، ج3 ، ص333.

[3]- أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج4 ، ص300.

[4]- الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ،ص151.

فطريق الاختصاص هاهنا دلّ عليه حرف اللام أي اختص مجيء موسى عليه السلام بميقات الله تبارك وتعالى.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾[التوبة :51]

يقول الزمخشري : «واللّام في قوله: ﴿ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾مفيدة معنى الاختصاص كأنّه قيل: لن يصيبنا إلّا ما اختصّنا الله به بإثباته وإيجابه من النصرة عليكم أو الشهادة »[2]، ونقل الألوسي كلام الزمخشري في تفسيره[3]

ويقول الرازي في ذلك : «في تفسير هذه الآية:﴿ لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾أن يكون المعنى أي في عاقبة أمرنا من الظَّفَرِ بالعدوّ والاستلاء عليهم ، والمقصود أن يُظهِرَ للمنافقين أنّ أحوال الرسول والمسلمين وإن كانت مختلفة في السّرور والغمّ ، إلّا أن في العاقبة الدّولة لهم والفتح والنّصر والظّفر من جانبهم ، فيكون ذلك اغتياظا للمنافقين وردّا عليهم في ذلك الفرح»[4]

وذهب ابن عطية إلى ما ذهب إليه الرّازي، وأورد السمين قول ابن عطية في تفسيره[5]،أمّا في تفسير أبي حيان: ما أصابنا فليس منكم ولا بكم، بل الله هو الذي أصابنا ، وهو ناصرنا وحافظنا[6]، وذكر ابن عاشور كلاما مشابها لما سبق[7].

في الآية اختصاص أفاده التعبير بحرف (اللام) وهو كثير في تفسير الزمخشري

وقد يجتمع في الآية الواحدة اختصاصان بطريقين اثنين ومن أمثلته:

قوله تعالى:﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيَا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّا﴾[آل عمران:193]

---

[1] – ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ،ج5،ص161، وابن عاشور ، التحرير والتنوير ،ج9،ص90، والألوسي ، روح المعاني ، ج5،ص43، والسمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ج5،ص449.

[2]– الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ، ص278.

[3]– ينظر : الألوسي ، روح المعاني ، ج 5 ، ص305.

[4]– الرّازي ، مفاتيح الغيب(التفسير الكبير) ، ج16 ، ص67.

[5]– ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج3 ، ص 43 ، والسمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ج6 ، ص 63.

[6]– ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ج5 ، ص433.

[7] – ينظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج10 ، ص 224 .

يقول الزّمخشري :«فإن قُلْتَ :فأيُّ فائدة في الجمع بين المنادي وينادي قُلْتُ : ذكر النّداء مطلقا ثمّ مقيدا بالإيمان تفخيما لشأن المنادي لأنّه لا منادي أعظم من مناد ينادي للإيمان (...) فإن قُلْتَ : ينادي للإيمان ويهدي للإسلام ، فقد رفعت من شأن المنادي والهادي وفخّمته ، ويقال دعاه لكذا وإلى كذا ، وندبه له وإليه ، وناداه له وإليه ، ونحوه : هداه للطريق وإليه ، وذلك أن معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص واقعان جميعا»[1]

وذهب كلّ من الرّازي وأبي حيّان والسّمين الحلبي إلى ماذهب إليه الزّمخشري[2].

ويقول في ذلك ابن عطية :« ولما كانت ينادي بمنزلة يدعو ، حسن وصولها باللّام بمعنى "إلى الإيمان" ، وقوله : أن آمنوا "أن" مفسّرة لا موضع لها من الإعراب ، وغفران الذنوب وتكفير السيّئات أمر قريب بعضه من بعض لكنّه كرّر للتّأكيد ولأنها مناح من الشّر ، وإزالة حكم الذّنب بعد حصوله»[3].

أما ابن عاشور فيقول : «إذ استجابوا لمنادي الإيمان وهو الرّسول عليه الصلاة والسلام ، وسألوا غفران الذّنوب ، وتكفير السيّئات ، والموت على البرّ إلى آخره»[4].

أما الألوسي فيقول : «قال سبحانه:مُنادِياً ولم يذكر ما دعى له، ثم قوله عز شأنه بعد: يُنادِي لِلْإِيمانِ ما لا يخفى من التعظيم لشأن المنادي والمنادى له، ولو قيل من أول الأمر مُنادِياً يُنادِي لِلْإِيمانِ لم يكن بهذه المثابة»[5].

في الآية اختصاصان : الأول دلّ عليه الحرف وهو (اللّام) في لفظ (للإيمان) ، بالإضافة إلى تكرار فعل النداء (يُنَادِي) ، والاختصاص الثاني دلّ عليه تكرار لفظ (رَبِّنَا) في قوله :" رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا" أي اختصاصه سبحانه وتعالى وحده بالنّداء دون غيره.

---

[1]- الزّمخشري ، الكشّاف ، ج1 ،ص 455 .

[2]ينظر : الرازي ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، ج9 ، ص 466 ، 467 ، وأبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج3 ، ص 472 ، والسمين الحلبي ، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج3 ، ص 535 .

[3]- ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج1 ، ص 556.

[4]- ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج4 ، ص 195 .

[5]- الألوسي ، روح المعاني ، ج2 ،ص374. .

قوله تعالى : ﴿وَعَلَٰمَٰتٖۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾[النحل : 16]

يقول الزمخشري في الكشاف : «فإن قلت: قوله ﴿ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾مخرج عن سنن الخطاب، مقدم فيه بِالنَّجْمِ، مقحم فيه هُمْ، كأنه قيل: وبالنجم خصوصاً هؤلاء خصوصاً يهتدون، فمن المراد ب هُمْ؟ قلت: كأنه أراد قريشاً: كان لهم اهتداء بالنجوم في مسايرهم، وكان لهم بذلك علم لم يكن مثله لغيرهم، فكان الشكر أوجب عليهم، والاعتبار ألزم لهم، فخصصوا»[1].

ونقل السمين الحلبي كلام الزمخشري في كشافه[2].

ويرى ابن عاشور أنّ تقديم الجار والمجرور للاهتمام وجعل أبو حيان ذلك للعناية ورعاية الفاصلة[3].

ويقول الألوسي: وتقديم الجار والمجرور للفاصلة والضمير المنفصل للتقوى، ويحتمل أن يكون الضمير لقريش لأنهم كانوا كثيري الأسفار للتجارة مشهورين للاهتداء في مسايرهم بالنجم»[4]

وذكر الرازي كلاما مشابها لذلك[5].

في الآية اختصاصان اختصاص النجم في الاهتداء بها بالتقديم لها على متعلقها(الفعل)، واختصاص قريش بفعل لاهتداء بذكر ضميرهم منفصلا مع وجوده متصلا في الفعل (يهتدون)،فالأول في المهتدَى به والثاني في المهتدِي.

قوله تعالى:﴿ قَالَ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِيكُمۡ إِلَٰهٗا وَهُوَ فَضَّلَكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٤٠﴾[الأعراف:140]

[1]- الزمخشري ، الكشاف ،ج2،ص599.

[2]- ينظر : السمين الحلبي : الدرّ المصون ،ج7،ص203.

[3]- ينظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج14،ص122 ، وأبو حيان الأندلسي ، ج6 ،ص516.

[4]- الألوسي ، روح المعاني ،ج7،ص359.

[5]- ينظر : الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج20 ،ص191.

يقول الزمخشري : «﴿ قَالَ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِيكُمۡ إِلَٰهٗا ﴾: أغير المستحق للعبادة أطلب لكم معبودا، وهو فعل بكم مافعل دون غيره من الاختصاص بالنعمة التي لم يعطها أحدا غيركم، لتختصّوه بالعبادة ولا تشركوا به غيره»[1].

وقال الرّازي :«والمعنى : أن الإله ليس شيئا يُطلب ويُلتمس ويُتّخذ بل الإله هو الله الذي يكون قادرا على الإنعام بالإيجاد وإعطاء الحياة وجميع النّعم، وهو المراد من قوله :﴿ وَهُوَ فَضَّلَكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾فهذا الموجود هو الإله الذي يجب على الخلق عبادته، فكيف يجوز العدول عن عبادته إلى عبادة غيره»[2].

ويقول ابن عطية في ذلك :«أمر الله موسى عليه السلام أن يوقفهم ويقرّرهم على هذه المقالة ويحتمل أن يكون هذا القول من تلقائه عليه السلام ، أبغيكم معناه : أطلب لكم ، من بَغِيتُ الشيء إذا طلبته ، و"غيرَ" منصوبة بفعل مضمر هذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يُنتصب على الحال كأن تقدير الكلام : قال أبغيكم إلها غير الله فهي في مكان الصفة ، فلمّا تقدّمت نُصِبَت على الحال»[3].

ونقل كلّ من أبي حيان وابن عاشور والألوسي والسمين الحلبي قولا مشابها لما ذكره الزمخشري[4].

في الآية اختصاصان : الأول في قوله (أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ) وهو اختصاص بتقديم المفعول والاختصاص الثاني في قوله (وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى العَالَمِينَ) وهو اختصاص بطريق الاسمية ، فلم يقل (مُفَضِّلِكُمْ على العالمين) على الوصفية أو (وقد فضلكم) على الفعلية وإنّما قال(وَهُوَ فَضَّلَكُم) أي: هو وحده ليس أحد سواه، فلم يشاركه في فعل التفضيل أحدٌ .

---

[1]- الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ، ص150.

[2]- الرّازي ، مفاتيح الغيب ، ج14 ، ص351.

[3]- ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج4 ، ص448.

[4]- ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ج5 ، ص158 ، وابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج9 ، ص79 ، والألوسي ، روح المعاني ، ج5 ، ص40، والسمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ج2 ، ص149.

قوله تعالى :﴿ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ١٩ ﴾[هود : 19]

يقول صاحب الكشاف : « وهم الثانية لتأكيد كفرهم بالآخرة واختصاصهم به»[1]،وإلى ذلك ذهب كلّ من الألوسي والسمين الحلبي[2].

وفي تفسير الرازي: «ثمَّ قَالَ: ﴿ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ﴾قَالَ الزَّجَّاجُ: كَلِمَةُ «هُمْ» كُرِّرَتْ عَلَى جِهَةِ التَّوْكِيدِ لِتَبَاتِهِمْ فِي الْكُفْرِ»[3].

وقال ابن عطية : « وكرر قوله:هُمْ على جهة التأكيد، وهي جملة في موضع خبر الابتداء الأول: وليس هذا موضع الفصل لأن الفصل إنما يكون بين معرفتين، أو معرفة ونكرة تقارب المعرفة، لأنها تفصل ما بين أن يكون ما بعدها صفة أو خبرا وتخلصه للخبر»[4].

وقال ابن عاشور :« واختصت هذه الآية على نظيرها في الأعراف بزيادة (هم) في قوله: (هُمْ كَافِرُونَ) وهو توكيد يفيد تقوي الحكم لأن المقام هنا مقام تسجيل إنكارهم البعث وتقريره إشعارا بما يترقبهم من العقاب المناسب فحكي به من كلام الأشهاد ما يناسب هذا، وما في سورة الأعراف حكاية لما قيل في شأن قوم أدخلوا النار وظهر عقابهم فلا غرض لحكاية ما فيه تأكيد من كلام الأشهاد، وكلا المقالتين واقع وإنما يحكي البليغ فيما يحكيه ما له مناسبة لمقام الحكاية»[5]،وذكر أبو حيان كلاما مشابها لذلك [6]

في الآية اختصاصان الأول بطريق التقديم للجار والمجرور في قوله (بالآخرة)، والاختصاص الثاني دلّ عليه تكرار الضمير (هم) لاختصاصهم بالكفر دون غيرهم.

---

[1]- الزمخشري ، الكشاف ، ج2،ص386.

[2]- ينظر: الألوسي ، روح المعاني ، ج6 ، ص232، والسمين الحلبي ، الدرّ المصون ،ج6 ، ص497.

[3]- الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج17،ص332.

[4]- ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج3 ،ص160.

[5]- ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج12 ،ص34.

[6]- ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج6 ، ص136.

خاتمة

خاتمة:

وبعد هذا العرض لموضوع الاختصاص والذي تناولنا فيه مفهومه ودلالاته عند الشرعيين والنحويين والبلاغيين، وحددنا الفرق في المفهوم بينهم، ثم ركزنا الجهد على الاختصاص البلاغي، فبحثناه عند الإمام الزمخشري خاصة في كشافه وعرضنا آليات الاختصاص عنده من خلال بعض الآيات القرآنية، أمكن التوصل إلى النتائج الآتية :

- التخصيص الأصولي هو اشتمال النصّ الشرعي على مخصّص لغويّ قد يأتي متّصلا بالكلام أو منفصلا عنه.
- الاختصاص النحوي هو اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضمير قبله (متكلم أو مخاطب) يأتي مقترنا ب (أل) أو مضافا إلى معرفة أو بلفظي (أيُّ ، أيَّة)،الباعث عليه إمّا فخر أو تعظيم أو زيادة بيان.
- الاختصاص البلاغي هو تخصيص شيء بشيء بعبارة كلامية تدلّ عليه.
- الدلالة على الاختصاص عند الزمخشري في التعبير القرآني تأتي على طرق وأوجه مختلفة : في المفردة القرآنية اسما أو فعلا أو حرفا ، أو في الأسلوب كالتكرار والعطف والقصر وقد يأتي عن طريق الابتداء أو الإضافة أو الفصل بالضمير.
- تقديم المفعول والجار والمجرور يفيد الاختصاص عند أكثر المفسرين وهو كثير في تفسير الزمخشري .
- يفيد تقديم ماحقه التأخير عند صاحب الكشاف الاختصاص وقد خالفه في ذلك ابو حيان وجعله مفيدا للعناية والاهتمام.
- ينقل أبو حيان كلام الزمخشري في تفسيره ويتتبعه في كثير من القضايا البلاغية والنحوية المتصلة بالتفسير فيوافقه تارة ويخالفه تارة أخرى.
- تختلف دلالة تقديم ماحقه التأخير عند صاحب التحرير والتنوير فيرى الاختصاص في بعض السياقات موافقا الزمخشري، والعناية والاهتمام في سياقات أخرى فيخالفه.
- الدلالة على الاختصاص في تقديم ماحقه التأخير هي دلالة ذوقية غالبة عند أهل التفسير وليست لازمة.
- من أوجه الاختصاص عند الزمخشري عطف الخاص على العام كقوله تعالى :« حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلَاةِ الوُسْطَى »[البقرة : 238]

قد يعطف لفظ على لفظ آخر اختصاصا له وبيانا لفضله وعظمته في تفسير الزمخشري كعطف الصلاة على الذكر في قوله ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ٩١ ﴾[المائدة :91]؛ والشمس والقمر على الكواكب في قوله ﴿ إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ٤ ﴾[يوسف :04]

- قد يدلّ تكرار مفردة أو جملة في التعبير القرآني على الاختصاص عند الزمخشري .
- الإضافة من طرق الاختصاص عند الزمخشري كإضافة الربّ إلى العزة لاختصاصه بها .
- من طرق الاختصاص عند الزمخشري الفصل بالضمير كقوله تعالى :"أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ " لاختصاصه عزّ وجلّ بالتوبة على عباده دون غيره .
- من طرق إفادة الاختصاص التعبير بأداة الحصر "إنّما" وهذا متفق عليه عند النحويين والبلاغيين.
- قد يفيد التعبير بالحرف الاختصاص عند الزمخشري كالتعبير بحرف اللّام في قوله تعالى الذي أفاد اختصاص مجيء موسى بميقات الله تعالى، ويكثر ذلك في تفسيره.
- قد يجتمع اختصاصان في الآية الواحدة بطريقين مختلفين عند الزمخشري وذلك إمّا أن يذكر في نص التفسير أو يستشفّ من سياق كلامه ،كالتعبير في قوله تعالى :" وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ" : طريق التقديم في الاختصاص الأول ، وطريق التكرار في الاختصاص الثاني.
- ممّن ذكرنا من المفسرين من وافق الزمخشري في إفادة الاختصاص كالألوسي والسمين الحلبي فهما موافقان لرأيه غالبا ، أمّا ابن عطية فمذهبه نحوي في تفسيره أكثر منه بلاغي ، وأمّا ابن عاشور وأبو حيان والرازي فيوافقونه مرّة ويخالفونه أخرى .

– وهذه بعض التوصيات في ختام هذا البحث :

- تتعدّد مواضع الدلالة على الاختصاص عند الزمخشري في كشافه فلا يمكن حصرها في بضع صفحات وهو موضوع غنيّ وواسع جدّا ، لذا أوصي بالعناية بقراءة تفسيره بتمعّن وتركيز لأنّ ذلك أمر محمود يمنح صاحبه القدرة على فهم الخطاب القرآني واكتشاف أسراره .

- الاهتمام بالدراسات القرآنية والتفاسير اللغوية وتوسيع البحث فيها وتكثيف الجهود لما لها من فضل وشرف كبير ، وفيها فائدة ونفع وخير كثير في الدنيا والآخرة .

ملخص :

بلاغة القول في القرءان الكريم تستحقّ وقفة طويلة لتامّل أبعادها وتذوّق جمالياتها فسعى علماء التفسير والبيان جاهدين لكشف أسراره وبيان إعجازه والتوسع في القضايا اللغوية المتصلة به .

يتناول هذا البحث الذي بين أيدينا موضوع الاختصاص : تناولت فيه مفهومه ودلالاته عند الأصوليين والنحويين والبلاغيين وحدّدت الفرق في المفهوم بينهم ، وركزت الجهد على الاختصاص البلاغي فبحثته عند الإمام المفسر محمود بن عمر الزمخشري (– 538هـ) في تفسيره (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل) الذي توسع في هذا الموضوع وحاول التفرد في فهم آيات الذكر الحكيم دارسا بلاغته ، فعرضت طرق الاختصاص عنده من خلال بعض الآيات القرآنية لمعرفة أثرها البلاغي ،كما اعتمدت المقارنة بينه وبين بعض المفسرين فمنهم من وافقه ومنهم من خالفه

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

أ- المصادر والمراجع:

1. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، (دط)، (دت) .
2. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي زين الدين المصري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.
3. الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الشافعي، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.
4. الألوسي، أبو الفضل، شهاب الدّين محمود بن عبد اللّه الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني ، دار الفكر، بيروت-، ط1، 1417هـ - 1997م.
5. الأمدي، أبو الحسن سيد الدّين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثّعلبي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان.
6. ابن إمام الكاملية، كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمان، تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول، تح :عبد الفتاح أحمد قطب الدخميسي، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنش، القاهرة،ط1، 1423 هـ - 2000م.
7. البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وسننه وأيامه، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
8. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
9. الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الفارسي، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ-1992م.

10. الجيزاني، محمد بن حسين بن حسن، معالم أصول الفقه عند أهل السّنة والجماعة، دار بن الجوزي، ط5، 1427هـ.
11. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.
12. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تح: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، (دط)، (دت).
13. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها-منهج وتطبيق دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر-، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404هـ-1984م.
14. الرّازي فخر الدّين، أبو عبد اللّه،محمد بن الحسن بن الحسين التّيمي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ .
15. الرّازي فخر الدين، أبو عبد اللّه، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيمي، المحصول، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ- 1997م.
16. الرّاغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط4، 1430هـ- 2009م.
17. الزّمخشري، جار اللّه، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ - 1995 م.
18. الزمخشري، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمربن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تح: على بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
19. السبكي، أبو الحسن، تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى ، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت،1416هـ _1995م.
20. السّمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين احمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: احمد محمد الخراط ،دار القلم، دمشق .

21. سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.
22. السيوطي، جلال الدّين، عبد الرحمان بن أبي بكر،الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1394هـ - 1974م.
23. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ- 1999م.
24. الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاك، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1420 هـ - 2000 م .
25. الطوفي، أبو الرّبيع، نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن الكريم الصرصري، شرح مختصر الروضة، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ - 1987م.
26. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب(حاشية الطيبي على الكشاف) ، تح: إيّاد محمد الغوج، جائزة دبيّ الدولية للقرآن الكريم ،ط1، 1434هـ - 2013م.
27. ابن عاشور التونسي، محمد الطّاهر بن محمد بن محمد الطّاهر، التّحرير والتّنوير (تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التّونسية للنشر، تونس، 1984هـ.
28. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، (د ت).
29. العسكري،أبو هلال الحسم بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، الفروق اللّغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثّقافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة.
30. ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمان بن تمام المحاربي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422 هـ.
31. الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد الطوسي، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ- 1993م.

32. الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ- 1993م.
33. القرافي شهاب الدّين أحمد بن إدريس، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تح: أحمد الختم عبد اللّه، دار الكتبي، مصر، ط1، 1420هـ- 1999م.
34. الماتريدي، أبو منصور ن محمد بن محمد بن محمود، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنّة)، تح : مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1426هـ - 2005م .
35. ابن ماجة، أبو عبد اللّه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، رقم الحديث: 2550.
36. محمد عيد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، (دط)، (دت).
37. محمّد محمّد، أبو موسى، خصائص التّراكيب دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، ط7، (د ت) .
38. المرداوي، أبو الحسن، علاء الدين علي بن سليمان الدمشقي الصالحي الحنبلي، التحبير شرح التّحرير في أصول الفقه، تح: عبد الرحمان الجيرين، عوض القرني، أحمد السراج، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1421هـ- 2000م.
39. مناهج جامعة المدينة العلمية، البلاغة 2 – المعاني ، جامعة المدينة العالمية ، ماليزيا ، 1432 هـ - 2011 م ، ط 1.
40. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، محمد بم مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
41. المنياوي، أبو منذر، محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف، التّمهيد-شرح مختصر الأصول من علم الاصول-، المكتبة الشّاملة، مصر، ط2، 1432هـ- 2011م.
42. المنياوي، أبو منذر، محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف، الشرح الكبير لمعتصر الأصول من علم الأصول، المكتبة الشاملة، مصر، ط1، 1432هـ-2011م.
43. الميناوي، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف، المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، المكتبة الشاملة، مصر، ط2، 1432هـ-2011م.

44. الميداني الدّمشقي ، حَبَنَّكَة عبد الرحمان حسن ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، دار القلم ، دمشق، ط1، 1416 هـ - 1996م.
45. النّملة، عبد الكريم بن علي بن محمد، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية)، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط1، 1420هـ- 1999م.
46. النيسابوري، أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
47. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
48. الواحدي، أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري الشافعي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار القلم، الدار الشامية،دمشق، بيروت، ط1، 1415هـ.

ب- الرسائل الجامعية:

49. خلف عليان خلف الحيصة، الأساليب الخاصة بالمنصوبات دراسة تركيبية دلالية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة مؤتة، 2011م.
50. سماح رواق، التّأويل اللّغوي في بيئة المفسرين -الكشاف للزمخشري أنموذجا-، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كليّة الآداب واللّغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016 – 2017 م.
51. محمد محمود عوض اللّه خليل، أثر الدّراسة النّحوية في دلالة التّخصيص المتصل عند الأصوليين، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)،كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية، غزة، 1426هـ- 2005م.

ج- المواقع الإلكترونية:

52. https://www.islamweb.net.

الفهارس

فهرس الآيات:

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾	05	30، 32، 33، 34
البقرة	﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣﴾	03	30
	﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم مُّؤۡمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ۝٩﴾	09-08	48
	﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٣٤﴾	34	11
	﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝٤٠﴾	40	32، 37
	﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾	98	44
	﴿۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾	106	08
	﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ۝١٠٦﴾	133	50
	﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ۝١٣٣﴾		
	﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾	143	12
	﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	185	12
	﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾	187	14
	﴿وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ﴾	196	14
	﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ۝٢١٠﴾	210	30
	﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾	228	17
	﴿۞ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِ﴾	233	22

آل عمران	﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾	18	52
	﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾	37	61
	﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾	73	06
	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	97	15 ،13
	﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾ ﴾	158	32
	﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ ﴾	193	64
	﴿ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾ ﴾	195	58
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾ ﴾	200	45
النساء	﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾ ۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ ﴾	24–22	17
	﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ	25	13

	﴿مُؤۡمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾		
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم	29	17
	ٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ﴾		
	﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ	82	أ
	فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢ ﴾		
	﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا خَطَـٔٗاۚ وَمَن قَتَلَ	92	10
	مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا ﴾		
	﴿ وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾	93	13
	﴿ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ ﴾	148	49
المائدة	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ	02	46
	وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن		
	رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن		
	صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ		
	وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ		
	ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢ ﴾		
	﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ ﴾	06	14
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ﴾	51	62
	﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ	55	62
	وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ٥٥ ﴾		
	﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي	91	
	ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ		44
	فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ٩١ ﴾		
الأنعام	﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾	90	41
الأعراف	﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَاۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا	92	59
	كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٩٢ ﴾		

الأعراف	140	﴿ قَالَ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِيكُمۡ إِلَٰهٗا وَهُوَ فَضَّلَكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٤٠ ﴾	66
	143	﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣ ﴾	63
	177	﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ١٧٧ ﴾	38
الأنفال	08	﴿ لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٨ ﴾	31
	25	﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾	06
التوبة	05	﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡ ﴾	12
	29	﴿ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٢٩ ﴾	17
	51	﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾	64
	104	﴿ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَأۡخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ١٠٤ ﴾	56
يونس	05	﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا ﴾	43
هود	19	﴿ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ١٩ ﴾	67
	41	﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرِىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ ﴾	31
	91	﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ٩١ ﴾	28
	92	﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾	28
	123	﴿ وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ ﴾	32
يوسف	04	﴿ إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ٤ ﴾	43

الرعد	﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾	**18**	**15**
النحل	﴿ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ۝٥ ﴾	**05**	**39**
	﴿وَعَلَٰمَٰتٖۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ۝١٦ ﴾	**16**	**66**
	﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ ۝١٠٣ ﴾	**103**	**05**
الإسراء	﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ۝٨٨ ﴾	**88**	أ
	﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ قَتُورٗا ۝١٠٠ ﴾	**100**	55
مريم	﴿ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞ ﴾	**09**	**42**
الأنبياء	﴿ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	**97**	**29**
الفرقان	﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا وَقِيَٰمٗا ۝٦٤ ﴾	**64**	**33**
النمل	﴿ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ۝٢٣ ﴾	**23**	**16**
	﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُمۚ بَلۡ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمۡ تَفۡرَحُونَ ۝٣٦ ﴾	**36**	**28**
	﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا ﴾	**89**	
القصص	﴿ يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾	**57**	**16**
	﴿ فَهُمۡ لَا يَتَسَآءَلُونَ ۝٦٦ ﴾	**66**	**28**
العنكبوت	﴿ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّيَ فَٱعۡبُدُونِ ۝٥٦ ﴾	**56**	**33**
الأحزاب	﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ۝٣٣ ﴾	**33**	**24**
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ تَعۡتَدُّونَهَاۖ فَمَتِّعُوهُنَّ	**49**	**17**

	﴿سَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٤٩﴾﴾		
	﴿لَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾	**56**	53
الصافات	﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾	**47**	**29**
	﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾﴾	**180**	**53**
غافر	﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ ﴿٦١﴾﴾:	**61**	**51**
الشورى	﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾	**53**	**32**
الأحقاف	﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا﴾	**25**	**16**
محمّد	﴿وَلِلۡكَٰفِرِينَ أَمۡثَالُهَا﴾	**10**	**60**
ق	﴿ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٞ ﴿٤٤﴾﴾	**44**	**40**
الذاريات	﴿مَا تَذَرُ مِن شَيۡءٍ أَتَتۡ عَلَيۡهِ إِلَّا جَعَلَتۡهُ كَٱلرَّمِيمِ ﴿٤٢﴾﴾	**42**	**16**
الرحمن	﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ﴿٥﴾﴾	**05**	**43**
	﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ ﴿٦٨﴾﴾	**68**	**49**
الطلاق	﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّ﴾	**04**	**07**
المزمل	﴿وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾	**20**	**57**
القيامة	﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾	**09**	**43**
العلق	﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴿١٦﴾﴾	**16–15**	**50**
العصر	﴿وَٱلۡعَصۡرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴿٣﴾﴾	**03–01**	**10**
المسد	﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴿٤﴾﴾	**04**	**24**

الموضوع الصفحة

فهـرس المحتويـات :

شـكر وتقديـر

إهـــداء

مقدمـــة:..... أ–ج

الفصل الأول: الاختصاص بين علماء الأصول والنحو والبلاغة

توطـئة.....5

المبحث الأول: الاختصاص عند علماء الأصول.....7

1– التخصيص عند الأصوليين.....7

2– الفرق بين التخصيص والنسخ 7

3– أنواع التخصيص 9

أ– التخصيص المتصل 10

1– التخصيص بالاستثناء.....10

2– التخصيص بالشرط.....11

3– التخصيص بالصفة.....12

4– التخصيص بالغاية.....12

ب– التخصيص المنفصل.....15

1– التخصيص بالعقل.....15

2– التخصيص بالحسّ.....16

3– التخصيص بالنصّ.....16

المبحث الثاني: الاختصاص عند علماء النحو.....19

1– مفهوم الاختصاص عند النحويين.....19

2– الاختصاص عند القدماء.....20

3– الاختصاص عند المحدثين.....23

المبحث الثالث : الاختصاص عند علماء البلاغة.....27

1- تقديم ماحقّه التأخير إفادةً للاختصاص.....27

أ- تقديم المسند إليه للاختصاص.....27

ب- تقديم المسند للاختصاص.....29

جـ- تقديم المفعول به للاختصاص.....29

د- تقديم الجار والمجرور للاختصاص.....30

2- موقف اللغويين والمفسرين من إفادة التقديم للاختصاص.....31

الفصل الثاني: الدلالة على الاختصاص عند الزمخشري من خلال تفسيره الكشاف

تمهيـــد.....36

1- الاختصاص بالتقديم.....37

أ- تقديم المفعول.....37

ب- تقديم الجار والمجرور.....39

2- الاختصاص بالعطف.....41

3- الاختصاص بالتكرار.....50

4- الاختصاص بالإضافة.....53

5- الاختصاص بالضمير.....55

6- الاختصاص بالابتداء.....57

7- الاختصاص بالمصدر.....61

8- الاختصاص بالقصر.....62

9- الاختصاص بالفعل.....63

خاتمـــة.....71

ملخص.....74

قائمة المصادر والمراجع.....75

فهرس الآيات.....81

فهرس المحتويات.....87